تسريب تصاميم سرية لسيارات فورد الى الصين

4

الإنفاق على التسليح وتأثيراته

11

# الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# ثقافة الاستهلاك
# المفرط .. الى أين؟

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# اقتصاديون: تنشيط الاستثمار سبيل للحد من هجرة رؤوس الأموال الى الخارج

**بغداد/ علي الكاتب**

يمثل العراق صفة طاردة للاستثمارات الخارجية والداخلية فيما كانت رؤوس الاموال هاربة ايضاً الى الدول الاخرى بما فيها دول الجوار من جراء تردي الوضع الامني والمعيشي، ومن هنا كانت عملية اعادة تلك الاموال او القيام بالموازنة بين الخارج والداخل معادلة في غاية الصعوبة لانعدام وجود العوامل المساعدة التي تمكن من شروط تفعيل الاستثمار وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الى البلاد وتنشيط السوق المحلية التي عانت من كساد واضح خلال الحقبة الماضية خاصة في العقد الاخير من القرن الماضي والمستمرة حاليا.

وقال ناصر العبيدي تاجر جملة لمحال بيع مواد التجميل في سوق الشورجة: ان هذه الظاهرة موجودة منذ عام ١٩٩١ تقريبا وحتى الان، وان كانت في تصاعد بعد الاحداث الاخيرة لحرب ٢٠٠٣ والهجرة الحالية لرؤوس الاموال وبكثافة قلّ نظيرها في العقود الماضية لاسباب لا تخفى على احد، والتي قد تكون منظمة في كثير من الاحيان لرؤوس اموال عينية او موجودات يسهل حملها اثناء سفر الاشخاص او العائلات الى دول الجوار ودول العالم الاخرى الجاذبة للعراقيين في الوقت الحاضر وبطريقة من غير الممكن اعادتها الى داخل العراق مجددا بسهولة حتى مع استقرار الاوضاع الامنية بصورة كلية في المستقبل، بدلالة ان الكثير من زملائي التجار الكبار في السوق هاجروا من العراق لخشيتهم من التعرض للإبتزاز او السرقة او القتل من المجهولين مفضلين نقل ودائعهم واموالهم التي تقدر بالمليارات من الدنانير الى البلدان الاخرى ليقيموا هناك نمطا جديداً من الحياة والعمل بشكل دائمي يجعل من المتعذر عودتهم مجددا الى العراق في المستقبل القريب.

فيما قال احمد السعيدي المتخصص في الشؤون الاقتصادية في الاتحاد العام للتعاون: ان على الجهات المختصة بحث السبل الكفيلة بمعالجةهذا الاستنزاف الذي يكاد يكون مستمرا في رؤوس الاموال واصحاب الشركات والخبرات الصناعية والتجارية والاستفادة قدرالممكن منها في العراق وتشجيعهم على عدم الهجرة والذي لايكون الا من خلال دعم التاجر العراق وتوفير الحماية الكافية له ولعائلته ولاموالة والمحافظة عليها وتقليل المخاطر التي يتعرض لها ، بما في ذلك تغيير القوانين الاقتصادية والتشريعات القانونية التي تعرضه للخسائر غير المتوقعة، وتوفير الحوافز المالية والاقتصادية له لضمان استمراره في العمل وتجنب اتخاذ سياسة المنافسة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي خاصة في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم المتكامل والفرص المتساوية بينهما بما يضمن تحقيق التكامل في هذا المجال وايجاد نوع من الشراكة بين الاستثمارين الاجنبي والمحلي.

واضاف: كذلك يجب اعتماد رؤية استثمارية واضحة لجذب المستثمرين الاجانب والمستثمرين العراقيين التي تتكالب الدول على استقطابهم اليها واقناعهم على الاستثمار في السوق المحلية، حيث تعد هذه الرؤية مفصلا مهما في جهود جذب هؤلاء وتكليف جهة معينة بذاتها بهذه المهمة التي لطالما توكل الى جهات متخصصة بهذا الشأن في دول العالم الاخرى والتي تضطلع بتقديم الحوافز والمزايا والاعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمرين، فضلا عن تأطير قانون الاستثمار الاخير بجملة من التعليمات والانظمة والتشريعات التي تتطابق مع التحول نحو اقتصاد السوق في العراق الذي لاتزال قوانينه النافذة والمعمول فيها حاليا لا تماشي هذا التوجه، بل تحد منه في كثير من الاحيان، لاسيما في تطوير بعض القطاعات الانتاجية كالصناعة التي لاتزال متاخرة عن ركب التطور الصناعي في دول العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص التي تطورت فيها خلال السنوات الاخيرة برغم عدم إمتلاكها لبنى تحتية وموارد اولية كالتي يمتلكها العراق.

سيروان مصطفى الاكاديمي في جامعة صلاح الدين قال: ان جذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط القطاع الخاص اصبح من الوسائل التي تستخدم في الحد من هجرة رؤوس الاموال الى الخارج وان كان سيرها ابطأ بكثير من خروج رؤوس الاموال من العراق، الا انها ماتزال من الوسائل الجيدة المستخدمة في هذا السياق والتي تحتاج بين الحين والحين الى المراجعة لتشخيص مكامن الخلل واصلاحه على الفور. واشار الى ان من اهم تلك الوسائل تقديم الاعفاءات التشجيعية من اجل عودة رؤوس الاموال المحلية الى الداخل بالصورة التي تميزه عن غيره من رأس المال الاجنبي الوافد حديثا، انطلاقا من اهمية دعم القطاع الخاص في اعمال البناء والاعمار وقدراته في التعاطي الايجابي مع المتطلبات الاقتصادية للسوق المحلية بما عرف عنه من امكانات وقدرات فنية ومادية كبيرة وخبرة في العمل على مستوى السوق المحلية، اضافة الى اهمية طمأنة المستثمرين من العراقيين والاجانب الى وجود قانون يوفر الحماية المطلوبة لهم ولاستثماراتهم ، والقيام بفرض الرسوم الجمركية والضريبية بشكل متوازن وعلى اساس الفرص المتكافئة بين الجانبين في هذه المرحلة بالشكل الذي يحمي القطاع الخاص المحلي ويشجع المستثمر الاجنبي على الدخول في السوق العراقية بهدف النهوض بالواقع الاستثماري الذي من شأنه انعاش الحالة الاقتصادية والتنموية في العراق، لاسيما ان الكثير من المحافظات والمدن العراقية تشهد حراكاً اقتصاديا كبيرا ونموا استثماريا واسعا خاصة في اقليم كردستان في المرحلة الراهنة.

# مستهلكون: المولات في بغداد ظاهرة لافتة للنظر على غرار تجربة إقليم كردستان

**بغداد/ وكالات**

تجوب سراب حسين أروقة المول (المركز التجاري) في منطقة السيدية إلى الغرب من العاصمة بغداد وملامح البهجة والإعجاب تعلو محياها وتقول:"قرّب لي المول كل احتياجاتي وأبعدني عن سوق الشورجة الذي كنت لا أفارقه".

وازدادت في الآونة الأخيرة وبعد التحسن الامني النسبي، المراكز التسويقية التي تسمى بـ(المولات)، حيث شهدت رواجاً كبيراً من قبل الأسر العراقية، وبخاصة أيام المناسبات.

وتقول حسين في حديثها لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن"ما يقدمه هذا المكان من خدمة وتسهيلات من شأنه اختصار الوقت وإبعادي عن الزحامات المرورية، فضلاً عن تشتيت خوفي من التفجيرات التي وقعت في الشورجة في أكثر من مرة".

وتعد سوق الشورجة كبرى الأسواق التجارية في العراق، وتضم ١٩ فرعاً تجاريا متعدداً منها سوق الصابون وسوق التوابل وسوق القرطاسية، فضلاً عن المواد الغذائية والألبسة الجاهزة.

فيما يؤكد أحد المتبضعين من إحدى المولات ببغداد ويدعى علي قاسم لـ(آكانيوز) على أن"قرب هذه المراكز وانتشارها في مناطق بغداد ذلل الكثير من الصعوبات التي كانت تواجه الأسر قبل افتتاحها، مثل هدر الوقت في التنقل بين المحال التجارية والزحامات المرورية، فضلا عن توفيرها كل ما يحتاجه البيت من مستلزمات سواء غذائية أو منزلية أو كهربائية أو موبيليات وغيرها في مكان واحد".

ويتابع قاسم حديثه وسط مطالبته الجهات المعنية بتبني مشاريع تسويقية أضخم، بالقول"من الضروري فتح مولات تجارية كبيرة أسوة بمولات إقليم كردستان العراق، من ناحية الشكل والمضمون، فهي متكونة من طوابق عدة وتحتوي على مراكز ترفيهية وبيع الألبسة وغير ذلك، فضلا عن المظاهر الحضارية مثل السلم الكهربائي الذي يوصل بين طوابقه وصالات عرض سينمائي وما شابه". وشهد إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣ ثورة في المراكز التجارية، نظراً لما يتمتع به من وضع أمني مستقر وحركة نشطة للشركات الاستثمارية، إذ يوجد أكثر من عشرة مولات رئيسة كبيرة في الإقليم، وعلى رأسها"ماجدي مول"في مدينة أربيل، و"زارا"في السليمانية، فضلاً عن الشروع بافتتاح"ماجدي مول"في مدينة السليمانية أيضاً.

فيما يؤكد محمد زهير لـ(آكانيوز)"كنت احمل هماً فوق همّي بعد خطبتي قبل نحو شهرين لأني لا املك سيارة كي آخذ خطيبتي والتجوال بين المحال التجارية المتفرقة، حيث محال بيع الأخشاب والأثاث والمواد المنزلية وإكسسوارات العروس وهذا ما يرغمني على ترك عملي لأكثر من يوم، لكن بوجود هذه المراكز التجارية والتسويقية سهل علينا الكثير، إذ بات المول الواحد يحوي ما تحويه أسواق تجارية عدة".

وتتفق إسراء ربيع مع سابقها محمد زهير إذ تقول: إن"المولات اختصرت لنا الوقت ومصاريف سيارات الأجرة، ونحن نتنقل من مكان إلى آخر، حيث جهزت بيتي من مول واحد من أثاث ولوازم المطبخ، وقد أحببت هذه المراكز كثيرا خصوصا في شهر رمضان حيث لا يوجد الوقت الكافي ولا الجهد اللازم للتبضع من عدة أماكن، ونتمنى من الحكومة أن تقوم بإنشاء العديد من هذه المراكز مثل الأسواق المركزية في السابق".

واستحدث العراق في ثمانينيات القرن الماضي شركة عامة كبيرة أطلق عليها شركة الأسواق المركزية، تتولى إدارة أكثر من عشرين سوقاً كبيرة، مجهزة بمختلف السلع المدعومة، وقسم كبير منها مستورد لحسابها من الخارج، إلا أن أداءها تعثر بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق مطلع التسعينيات بعد غزوة الكويت.

من جانبه يقول مدير عام العلاقات والإعلام في أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة لـ(آكانيوز) إن:"أمانة بغداد تشجع وتقدم جميع التسهيلات للمستثمرين الذين يريدون أن ينفذوا مشاريع تسويقية ضخمة، حيث لدينا لجنة استثمار شكلت في أمانة بغداد تستقبل المستثمرين وتأخذ السيرة الذاتية لتلك الجهة وطلبهم الاستثماري وصور التصاميم والمخططات"، مشيرا إلى أنه"بحصول الموافقة على الطلب ترسل إلى هيئة استثمار بغداد للإطلاع عليه ومنح الإجازة الاستثمارية". ويوضح: أن"فكرة إنشاء المراكز التسويقية تدعمها الأمانة في حال طابقت الشروط المطلوبة من ناحية الفكرة الجديدة والنقلة النوعية في المراكز التسويقية العراقية". في حين يقول رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي لـ(آكانيوز): إن"انتشار المولات في بغداد ظاهرة حضارية نسعى إلى تطويرها ونساعد في تقدمها واتساعها لإنشاء مولات أكبر كما في إقليم كردستان وتحقق الفائدة الاقتصادية للبلد للنهوض به بعد الركود الذي طال البنى التحتية فيه". ويلا حظ أن إقبال الأسر البغدادية على هذه المراكز التسويقية لم يلغِ الحضور في مراكز قديمة اعتاد العراقيون على التبضعِ منها مثل الشورجة والسوق العربي والكرادة وشارع النهر وبغداد الجديدة وسوق غازي وغيرها من المراكز التجارية.

يذكر أن شركة كارفور الفرنسية تعتزم افتتاح متجرين كبيرين من السلسلة الفرنسية في العراق (سيتي مول) في جانبي الكرخ والرصافة تبلغ مساحة كل منهما ٥٠ دونما.

وأعلنت شركة بكتنس البريطانية لمراكز التسوق عن شروعها في تنفيذ مشروع مول بغداد الكبير المؤمل ان يتم البدء فيه مع عام ٢٠١١ حيث سيحتوي على خمس صالات عرض سينما وحدائق ومطاعم والعديد من وسائل الترفيه.

## مدير الإحصاء والبحوث في مصرف الرشيد:

# نطمح إلى تبني خطط استثمارية متنوعة في المرحلة المقبلة

**بغداد/ علي الكاتب**

أصبحت للمصارف بنوعيها الحكومية والخاصة نشاطات تخطت كثيرا المجالات التقليدية المعروفة لعمل المصرف من خلال العمليات المصرفية والائتمانية وفتح الاعتمادات والحسابات الجارية والتوفير وغيرها، لتصبح في يومنا هذا تتخطى ذلك الى حدود اوسع وآفاق اشمل تصل الى معظم مفاصل العملية التجارية والاستثمارية ووسائل التنمية الاقتصادية عموما، وللمصارف العراقية الحكومية منها والاهلية نشاطات واسعة في هذا المجال بلغت مستويات تنافس فيها المصارف العالمية خاصة في مجال الاقراض وتمويل المشاريع الاستثمارية والدخول فيها بشكل رئيس من اجل الاسهام في تفعيل المشاريع الاستثمارية الهادفة الى تنشيط مجالات البناء والاستثمار في البلاد، ولمصرف الرشيد دور واضح في هذه المجالات من خلال اسهامه الكبير في مختلف العمليات التجارية والاقتصادية وتبني خطط مستقبلية تقوم على تنويع المشاريع الاستثمارية ومنح السلف والقروض وغيرها.

– (المدى الاقتصادي) التقت مدير قسم الاحصاء والبحوث في الادارة العامة لمصرف الرشيد الدكتورة سهام محمد من اجل تسليط الضوء على نشاطات المصرف واسهاماته في مجمل العملية الاقتصادية في البلاد، اضافة الى عرض شامل لخدماته الحالية وخططه الطموحة في الفترة المقبلة، لاسيما مع تنامي النشاط المصرفي بالعراق وزيادة اعداد المصارف الاهلية والخاصة وافتتاح فروع جديدة لها في بغداد والمحافظات، فضلا عن افتتاح فروع جديدة اخرى لمصارف اجنبية في عموم البلاد.

***شهدت الآونة الاخيرة نشاطاً مصرفياً كبيراً من قبل المصارف الخاصة والاجنبية، ما خططكم ونشاطاتكم في منافسة تلك المصارف؟**

– حقيقة يمر العراق في هذه الفترة بجملة من المتغيرات المستمرة والتطورات الكبيرة في مجال عمل المصارف، خاصة مع دخولنا منافسة كبيرة مع المصارف الخاصة العراقية والمصارف العربية والاجنبية التي دخلت بقوة في السوق العراقية في الآونة الاخيرة، ومن هنا كان لزاما النهوض بمستوى الخدمات التي يقدمها المصرف بجميع فروعه المنتشرة في عموم المحافظات وتنويع النشاطات واحداث نقلة نوعية فيها بما يناسب المرحلة الراهنة والدخول في نشاطات استثمارية كبيرة، وهي جهود وجه بها رئيس مجلس الادارة والمدير العام لمصرف الرشيد كاظم محمد ناشور خاصة في مجالات الاسكان كاسهام في التخفيف من معاناة المواطنين في الحصول على سكن مناسب ولائق بحياتهم الكريمة، وهو موقف ينبع من شعورنا بالمسؤولية تجاه المواطن العراقي ولتقديم افضل الخدمات المصرفية والتسهيلات المالية له، بما يتناسب مع سمعة وكفاءة فروع المصرف وحسن الاداء الذي رافقه منذ تأسيسه وهو ما اشاد به المراقبون المنصفون والمتخصصون في الشأن الاقتصادي والمالي.

و نسعى دائما الى ان يكون لمصرف الرشيد دور اكبر في السوق المحلية من خلال الاسهام الفعال في مجمل العملية الاقتصادية والتنافس مع بقية المصارف الاخرى في هذا المجال، مع تبني الخطط المستقبلية الطموحة القائمة على تنويع المشاريع الاستثمارية والعمل على زيادة الفروع المنتشرة في عموم المحافظات، الى جانب الاسهام في مشاريع الاسكان وحل مشكلة السكن بشكل نهائي.

***ما خدماتكم الجديدة.. والنشاطات الاخرى المقدمة للمواطنين؟**

–نعمل حالياً على توفير الخبرة المصرفية المجانية لطلبة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من خلال تدريب الطلبة واتاحة الفرصة لهم لممارسة العمل المصرفي بفروعنا اثناء فترة التدريب، اضافة الى فتح ابواب مكاتبنا المصرفية لاستقبالهم، وكذلك نقوم ببعض الخدمات المصرفية الهادفة الى تحقيق بعض الغايات الانسانية والقيم الاجتماعية، من خلال رعاية الاندية الرياضية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق طموحات الشباب المستقبلية.

و ان المصرف يشارك في مجالات الاعمار والبناء ودعم القطاعين الحكومي والخاص وفي مختلف النشاطات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وغيرها، كما يتطلع المصرف الى فتح آفاق جديدة للمنافذ الائتمانية المختلفة، خاصة بعد استحصال الموافقة على زيادة رأسمال المصرف من (٢) مليارى دينار الى (٣٠٠)مليار دينار عراقي، وتحقيق المنافسة المنشودة مع المصارف الحكومية والخاصة والاجنبية لاثبات حقيقة ان مصرف الرشيد بجميع

فروعه هو مصرف متطور يواكب دائما الحدث الحالي والتطورات الآنية والدخول بقوة في السوق المحلية بشكل دائم.

***ماذا عن مشاركتكم الاخيرة في معرض بغداد الدولي؟**

–شارك مصرف الرشيد في معرض بغداد الدولي انطلاقاً من ضرورة التواجد في المعارض التجارية والملتقيات الاقتصادية الكبيرة واثبات وجودنا الفعلي والدائم فيها، خاصة في دورات معرض بغداد الدولي التي تقام بشكل سنوي، وكان جناحنا في الدورة السابعة والثلاثين لمعرض بغداد الدولي للتواجد واظهار نشاطات المصرف والخدمات التي يقدمها للموطن العراقي بما فيها النشاطات المصرفية والائتمانية والاستثمارية واجراءات منح القروض والسلف وغيرها.

ولدينا مشاركات مستمرة في الدورات السابقة للمعرض، الا اننا ارتأينا في هذه الدورة ان تكون فرصة اعلامية ودعائية حقيقية للمصرف في اكبر ملتقى تجاري واقتصادي في العراق وفي بغداد تحديدا، من اجل التعريف بالمصرف ونشاطاته والترويج لها، لاسيما الجديدة منها كالبطاقة الذكية والصكوك الممغنطة والقروض للمشاريع الصغيرة وقروض التنمية الصناعية وقروض الاسكان التي تطرح للمواطنين والمؤسسات الاستثمارية من اجل الاستفادة منها من قبل جميع الاطراف، ومن خلال التسهيلات التي يقدمها المصرف خاصة البطاقة الذكية التي لاقت استحسان الزوار للجناح، الذين ابدوا اعجابهم بمستوى الخدمات خاصة الجديدة منها والتي يقدمها المصرف لزبائنه واطلاعهم على آلية وطبع هذه البطاقات على اعتبار ان مصرف الرشيد من المؤسسات المساهمة في الشركة التي تقوم بصناعة البطاقة الذكية، وكذلك تسليط الضوء على المجالات الاستثمارية التي يعمل المصرف فيها على وفق السياقات والضوابط التي يعمل من خلالها.

واشارت الى ان المعرض كان فرصة كبيرة لتحقيق عدد من اللقاءات بين مدير عام المصرف كاظم ناشور وعدد من مسؤولي المؤسسات والشركات الاستثمارية الذين طرحوا مشاريعهم الاستثمارية بهدف الحصول على الدعم المالي والتمويل من المصرف، وستكون هناك لقاءات اخرى بهدف التطبيق العملي لتلك اللقاءات والاجتماعات في الفترة المقبلة.

***ماذا عن النشاطات والخدمات الجديدة للمصرف؟**

– هناك خدمات جديدة منها البطاقة الذكية التي بلغ عدد زبائنها من حملة البطاقة الذكية بنحو (٥١٧، ٤٨٠) وضعت تحت تصرفهم ٣١٥ منفذ صرف موزعة على ١٠٦ فروع من فروع المصرف و٤٣ مركزا يقوم باصدار البطاقات للزبائن في عموم المحافظات العراقية، ولقد عمل المصرف على توسيع منافذ رواتب المتقاعدين عبر مكاتب الصيرفة من اجل تحقيق الراحة لهم، فضلا عن تفعيل محتوى البطاقة الذكية لتضم خدمات جديدة اخرى وتسويقها لوزارات ومؤسسات الدولة.

كما ان للمصرف خدمات اخرى منها ماهو معروف من قبل زبائنه منذ فترة طويلة كفتح الحسابات الجارية والتوفير بالعملات المحلية والاجنبية وقبول الودائع بانواعها وشراء وبيع العملات الاجنبية على وفق آلية اسعار اسوق ومزاد البنك المركزي واصدار حوالات مبتاعة ومباعة الى داخل وخارج العراق ومنح التسهيلات المصرفية واصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية ومنح مجموعة من السلف الشخصية والقروض للتجار والصناعيين والمستثمرين لجميع القطاعات الاقتصادية والتجارية وقروض الاسكان بمختلف انواعها وفتح الاعتمادات المستندية الواردة والصادرة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير والقروض الصناعية وغيرها.

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# تسريب تصاميم سرية لسيارات فورد الى الصين

**واشنطن / وكالات**

وجهت التهمة رسميا إلى مسؤول سابق في شركة فورد الأمريكية للسيارات بعد تسريبه مجموعة من أسرار الشركة إلى إحدى الشركات الصينية المنافسة في ذات المجال.

وقال المدعي العام في ولاية ميتشيغان الأمريكية إن الصيني تشيانغ دونغ يو، ، المهندس الميكانيكي السابق في فورد، استخدم بطاقته الخاصة في الشركة لسرقة عدد من الملفات السرية.

وقد اعترف يو بنسخ نحو أربعة آلاف وثيقة داخلية للشركة، من بينها تصاميم سرية لسيارات فورد، قبل تركه الشركة، وفقا لمكتب المدعي العام الأمريكي.

وبعدها ذهب يو إلى الشركة الجديدة، شركة الصين للسيارات، وبحوزته جميع تلك الملفات السرية المسروقة.

وقد عاد يو إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول ٢٠٠٩، إذ قامت السلطات الفيدرالية بإلقاء القبض عليه، وعثرت على الملفات السرية في حاسوبه الخاص.

ويواجه يو عقوبة لا تقل عن خمس سنوات في السجن، وغرامة تصل إلى ١٥٠ ألف دولار.

ورفض محامي يو الإدلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام.

يذكر أن هذه ليست الحادثة الأولى التي يتم فيها تسريب معلومات سرية لشركة سيارات في الولاية، إذ وجهت السلطات القضائية الأمريكية رسمياً في يوليو/تموز الماضي تهمة سرقة أسرار صناعية إلى زوجين في مدينة ميتشيغن.

وأشارت السلطات آنذاك إلى امتلاكها أدلة تشير إلى تورطها في الاستيلاء على أسرار تكنولوجيا سيارات هجينة، تعمل بالوقود والكهرباء، من تصميم شركة "جنرال موترز" وبيعها لشركات صينية.

# خطة لضخ 600 مليار دولار للاقتصاد الامريكي

**واشنطن / وكالات**

دافع رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي الامريكي بين بيرناكي عن قراره بضخ ستمائة مليار دولار بالاقتصاد الامريكي.

وقال بيرناكي ان هذه السياسة صائبة خصوصا مع تدني نسبة التضخم.

وانتقد بيرناكي الدول ذات الفائض التجاري الكبير كالصين، وكذلك حفاظ الصين على قيمة صرف عملتها بمستوى متدن، ودافع عن سياسة "التيسير الكمي" التي انتقدتها ألمانيا والصين.

وأضاف بيرناكي أن تلك الدول تسبب ضررا للاقتصاد الأمريكي بشرائها دولارات أمريكية.

وكانت الصين وألمانيا ودول أخرى قد انتقدت مجلس الاحتياط الفيدرالي بسبب خطة شراء ٦٠٠ مليار دولار من ديون الحكومة بهدف تحفيز الاقتصاد.

ويقول منتقدو التوجه الأمريكي إن من شأنه تخفيض قيمة صرف الدولار مما سيؤدي الى حدوث تضخم وفقاعات اقتصادية في أماكن أخرى من العالم.

وانتقدت الصين عجز الاحتياط الفيدرالي عن تحمل مسؤوليته في حماية الدولار كعملة الاحتياط النقدي العالمي.

ورد بيرناكي قائلا ان الدول التي تراكم الدولارات للحفاظ على قيمة صرف عملتها منخفضة ستسبب الأذى لاقتصاد الدول الصناعية.

يذكر أن دولا كالبرازيل وجنوب أفريقيا قد اشتكت من تضرر اقتصادها بسبب "حرب العملة" بين الصين والولايات المتحدة.

وحذر بيرناكي من أن دولا كالصين ستضطر الى اتخاذ اجراءات لمواجهة التضخم.

وقد أعلنت الصين في اليوم نفسه الذي أدلى فيه بيرناكي بتصريحه أنها رفعت قيمة الاحتياطي النقدي للبنوك بنسبة نصف نقطة وذلك للابطاء من تصاعد التضخم الذي بلغ ٤،٤ في المئة.

كما اتخذت الصين في الشهور الأخيرة إجراءات لاحكام السيطرة على رؤوس الأموال بهدف الحيلولة دون المضاربات بالعملة الصينية.

في غضون ذلك كرر الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة السبت الماضي الدعوة إلى عدم الدخول في سباق عالمي لتخفيض أسعار العملات الكبرى أو التلاعب بأسعار الصرف.

ودعا بيان مشترك أصدره قادة دول الاتحاد الاوروبي والرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى "تجنب السياسات التنافسية في تخفيض العملات واسعار الصرف والتي لا تعكس المعطيات الاقتصادية الأساسية".

وأعلن الجانبان في البيان الذي صدر في ختام قمة مشتركة في لشبونة عن التزامهما "بالمضي قدما نحو انظمة صرف تحددها الاسواق".

وقال البيان الذي وقعه اوباما ورئيس الاتحاد الاوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو "نكرر التزامنا ونحث شركاءنا في مجموعة العشرين على العمل للتوصل الى نمو متوازن".

وكانت دول مجموعة العشرين تعهدت قبل نحو أسبوع بعدم اللجوء الى تخفيض عملاتها لدوافع تنافسية.

ودعا البيان الختامي للمجموعة إلى تعزيز مرونة اسعار الصرف حتى تعكس الاسس الاقتصادية والامتناع عن تخفيض اسعار العملات لدوافع تنافسية".

وحذر رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس في اكتوبر/ تشرين الأول الماضي من أن حروب العملات العالمية تشكل "تهديدا حقيقيا" للانتعاش الاقتصادي.

# توقعات بتحقيق نمو يصل الى 10 % في الهند

**نيودلهي / وكالات**

قال مانموهان سينغ رئيس وزراء الهند انه يتوقع عودة ثالث اكبر اقتصاد في اسيا الى نمو دائم يتراوح بين تسعة وعشرة في المئة ابتداء من السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ فصاعدا.

واضاف سينغ خلال كلمة في العاصمة الهنيو دلهي انه يتعين على الهند الاستثمار في البنية الاساسية اذا كان تتوقع الوصول الى نمو يبلغ عشرة في المئة من اجمالي الناتج المحلي.

وفيما يخص قطاع الاتصالات امتنع رئيس الوزراء الهندي عن التعليق على امور محددة فيما يتعلق بفضيحة فساد اخذة في الاتساع بشأن تراخيص اتصالات ولكنه قال ان اي مخالفات ستحال الى القضاء.

ودعا ايضا الاحزاب السياسية الى انهاء المأزق القائم في البرلمان والذي ادى الى وقف الاجراءات منذ بداية الدورة الشتوية. والحكومة الهندية غير قادرة حاليا على اجازة اي مشروعات قوانين .

ولم يعلق سينغ خلال حضوره مؤتمرا في نيودلهي على طلب نادر من المحكمة العليا بتفسير سبب عدم اجرائه تحقيقا فيما قد يصبح اكبر فضيحة فساد في الهند.

وفضيحة تراخيص الاتصالات هي أكبر تحدي أمام سينغ منذ أن تولى رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٤ وسيؤثر ما سيحدث في الايام القليلة المقبلة على مستقبله السياسي. وأقيل وزير الاتصالات الهندي ايه. راجا من منصبه الاسبوع الماضي بعد شهور من الضغط من المعارضة ووسائل الاعلام الهندية.

ويواجه راجا اتهامات ببيع تراخيص اتصالات بأسعار زهيدة مما سبب خسائر للدولة قيمتها ٣١ مليار دولار. ونفى راجا الاتهامات.

# توقع بمنح قرض ضخم لأيرلندا بسبب أزمة ديونها

**دبلن / وكالات**

بحث مسؤولون من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي في أيرلندا، الجمعة الماضي أزمة الديون التي تعصف بالبلاد، وسط توقعات بترتيب قرض ضخم لإخراج دبلن من مأزقها.

وقال محافظ البنك المركزي باتريك هونوهان للإذاعة الرسمية الأيرلندية إن "المباحثات مع صندوق النقد الدولي والمسؤولين الأوروبيين لم تكن حول خطة إنقاذ، وإنما بشأن قرض بعشرات المليارات من اليورو إلى ايرلندا." وأضاف "الهدف والمتوقع من جانبهم (الحكومة الأيرلندية)، ومن جانبي شخصيا هو أن المباحثات أو المناقشات ستكون فعالة حول قرض سيتم تقديمه عند الضرورة." وتابع أن الأموال "ستذهب مباشرة إلى البنوك الايرلندية لدعم ثقة المستثمرين،" إذ أن المصارف، وكثير منها تم تأميمه، غير قادرة على إقراض البنوك الأخرى.

من جهته، قال الخبير الاقتصادي ديفيد ماك سي إن "أيرلندا الآن ليس لديها خيار سوى قبول الأموال من الخارج.. فإذا لم يكن هناك مال، فإنك لا تستطيع أن تدفعه لأحد، وهذا هو السبب في أن صندوق النقد الدولي موجود في أيرلندا."

وتضرر النظام المصرفي في أيرلندا بشدة جراء الأزمة المالية العالمية وتداعي سوق العقارات، وتأمل الحكومة في تفادي خطة إنقاذ على غرار تلك التي قدمت لليونان، ذلك أنها قد تزيد ضعف موقفها في السلطة.

# الدعوة الى تشديد السياسة النقدية في الصين

**بكين / (رويترز)**

قال مستشار لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الصيني شيا بين: انه ينبغي تشديد السياسة النقدية للحد من السيولة على ان تتخذ المزيد من الاجراءات العام المقبل.

واضاف لموقع شهير للاخبار الاقتصادية نشر في ساعة متأخرة من مساء يوم السبت "ينبغي ان نجد وسائل لسحب السيولة واتباع سياسة نقدية متقشفة وحصيفة مناسبة."واضاف شيا: أن حقيقة وجود سيولة كبيرة هي أحد الاسباب الرئيسة للارتفاع الاخير في نسبة التضخم. وصعدت نسبة التضخم في الصين لاعلى مستوى في ٢٥ شهرا عند ٤,٤ في المئة في تشرين الاول .

ولا يملك شيا سلطة اتخاذ القرار بوصفه مستشارا للبنك المركزي ولكنه يدلي برأيه في عملية صنع القرار.

وكان البنك قد أعلن انه سيرفع الاحتياطي الالزامي بواقع ٥٠ نقطة أساس وهو خامس أعلان من نوعه العام الجاري لسحب السيولة الزائدة في النشاط الاقتصادي. وأضاف شيا وهو نائب سابق لمحافظ البنك المركزي انه بوسع البلاد تحمل رفع جديد للاحتياطي الالزامي. وقال انه في مواجهة قيام الولايات المتحدة "بعمل غير مسؤول بطبعها دولارات" يتعين على الصين تعزيز الرقابة على تدفقات رأس المال والاستثمار الاجنبي في الصين. ويوم الاثنين ذكرت هيئة الرقابة على النقد الاجنبي انه يحق للاجانب شراء منزل واحد فقط في الصين للحد من المضاربة.

وتابع شيا "اعتقد شخصيا انه ينبغي ايضا تشديد القيود على مضاربة الاستثمار الاجنبي في المباني التجارية."

# أزياء أفريقيا.. تجارة الألوان والثقافة الرائجة

**لندن / وكالات**

أصبح البوتيك الافتراضي "أغنيس ولولا،" الاختيار الأول للأزياء الأفريقية على الإنترنت.

ويهدف متجر الأزياء الذي أطلقته لولا ريمي في آب الماضي في العاصمة البريطانية لندن، إلى جعل الملابس الأفريقية أكثر وصولا لبقية العالم، فضلا عن تعزيز ما يعرف بالأزياء الأخلاقية.

ومثل العديد من متاجر الأزياء الكبرى، فإن متجر "أغنيس ولولا،" يتتبع أصول بضاعته إلى باريس، أحد أشهر عواصم الموضة شهرة في العالم. وقالت ريمي لشبكة CNN "في باريس لاحظت الكثير من الشباب يرتدون أزياء بطابع أفريقي الأفريقية لكنهم لا يلبسونها بالمعنى التقليدي.. كانوا يرتدونها مع الجينز.. وقد أعجبني ذلك وفكرت فيه مليا لي وأبقى هذا التفكير فيه."

وأضافت "ذات مرة ثم جئت إلى هنا (لندن)، ورأيت أحد أصدقائي خافييري باكيمي التي هي أيضا واحدة من المصممين الذين ذهبوا إلى الكاميرون، وحصلت على فستان من هناك، وعندما لرأيته أسرني تصميمه وألوانه وقررت الدخول إلى عالم الأزياء الأفريقية."

واسم البوتيك "أغنيس ولولا،" هو اسم ريمي وجدتها أغنيس، وهو متجر يحمل عمل المصممين الشباب من جميع أنحاء أفريقيا، والذين يجمعهم شيء واحد مشترك، هو علاقاتهم القوية مع القارة السمراء.

وبالنسبة للمصممة النيجيرية إنكو أونوكا، فإن مصدر إلهام تصاميمها لا يأتي فقط من بلدها ولكن من القارة بأكملها، إذ تقول "هناك الكثير من الثقافات المختلفة والألوان والأشياء الملهمة.. فعندما تمشي في الأسواق، هناك الخرز مثلا، وكل أنواع الأقمشة، لذلك فإن أفريقيا هي ملهمتي."

مصممة أخرى هي كريستين ماندو، التي ولدت في تنزانيا وتربت في بريطانيا، وأطلقت في عام ٢٠٠٧، علامة تجارية تدعى "تشيتشيا،" في لندن، معروف عنها استخدامها لـ"الخانغا،" وهي ملابس تقليدية مصنوعة من القطن تلفها النساء حول أجسادهن في شرق أفريقيا.

وتقول ماندو "استخدم الأقمشة من هناك (تنزانيا)، وأعمل أساسا على خلق نمط أكثر حداثة، بأسلوب أوروبي، وهو النوع الذي يمكنني أنا شخصيا ارتداؤه كوني أفريقية أعيش في أوروبا."

وبالنسبة لريمي، فإن جزءا مهما من عملها هو رد الجميل للقارة التي أوحت لها تلك الأزياء. وتقول إن بوتيك "أغنيس ولولا،" يهدف إلى إعطاء نسبة من أرباحه للأعمال الخيرية.

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

حوار/ المدى الاقتصادي

**أثير لغط كبير بشأن عدد مستشاري رئيس الوزراء، في وقت لم ير كثير من المراقبين أن دور هيئة المستشارين ضعيف بدليل عدم وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة المنتهية ولايتها. (المدى الاقتصادي) التقت رئيس هيئة المستشارين ثامر غضبان، وحاورته بخصوص أداء الهيئة وطبيعة الاصلاحات الاقتصادية واختلالات البرنامج وتطلعات الهيئة المستقبلية.**

# رئيس هيئة المستشارين:
# الإصلاح الاقتصادي لم يكن محكماً لأسباب عدة

*** ما طبيعة عمل هيئة المستشارين، وهل صحيح ما يقال أن عدد مستشاري رئيس الوزراء اكثر من مئة مستشار؟**

– تأسست هيئة المستشارين برغبة وقرار من رئيس الوزراء عام ٢٠٠٦، وبدأت فكرة تشكيلها ووضعها في سياقها بعد فترة قصيرة من استلامه، ولم يكن واضحاً سوى تشكيل هيئة لتقديم المشورة والنصح وبالفعل طلبني رئيس الوزراء وعرض رئاسة هيئة المستشارين، وبدأت بوضع تصور لتشكيل الهيئة ودورها ومهامها وهيكلها التنظيمي وصلاحياتها وتم عرضها على رئيس الوزراء الذي بدوره وقع بالموافقة، وشكلت في هيئة المستشارين سبعة مكاتب تتناول نشاطات أراها رئيسة ومهمة في مقدمتها مكتب لدراسة الشؤون الاقتصادية، فضلاً عن مكتب النفط والطاقة لأهمية هذين النشاطين سواء كانت الحاجة الى الطاقة الكهربائية او الى تعزيز الموارد المالية من خلال تطوير القدرات، وافردنا مكتباً خاصاً للزراعة والمياه، وحالياً عملنا على تأسيس مكتب للتربية والتعليم لكون العراق في مرحلة انتقال من نظام مركزي شمولي الى نظام ديمقراطي يعتمد اقتصاد السوق الى غير ذلك وكذلك اسسنا مكتباً لشؤون المحافظات ولتنظيم العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المرتبطة بأقليم.

اما كيف نعمل وماذا نعمل؟ فأولاً نحن نسعى لتقديم الرأي السديد قدر الامكان وتوجد امور تحال لنا من قبل رئيس الوزراء او مكتبه ونحن نقدم دراسات ودليلاً لاداء الوزارات وكذلك عندما نرى خللاً في امور الدولة نقدم ملاحظات لرئيس الوزراء وبمرور الزمن توسع هذا النشاط واستطاعت الهيئة في المرحلة الاولى من بناء الاسس مثل كونها هيئة مهنية ليست بالسياسية فلا تعود الى حزب او كيان بما في ذلك حزب رئيس الوزراء ففيها مستشارون وخبراء من كل الفئات والاطياف من كل فئات المجتمع العراقي، وقد استطاعت الهيئة استقطاب عناصر البعض منهم متقاعدون من ذوي الخبرة الطويلة في وزارات الدولة او قد نسب الينا اناس من وزارات مختلفة ايضاً من ذوي الخبرة الطويلة والاختصاص في المواضيع المحورية السبعة وحرصنا ايضاً على ان يكون العمل على شكل فرق من دون ايجاد جدران عمودية فاصلة، والان اصبحت هيئة المستشارين ورشة عمل دؤوب ولا يمر اسبوع من دون ان يكون ثمة اجتماع موسع وطاولة مستديرة لفرق عمل يرأسها عدد من هيئة المستشارين بمشاركة وزارات الدولة الختلفة فعلى سبيل المثال لدينا نشاط واسع مع وزارة البيئة ومع وزارة العمل وكذلك مع وزارة المالية وفي الوقت ذاته كانت امامنا مهمة اذ ان الدستور اشر على الدولة القيام بالاصلاح الاقتصادي لذلك عملنا مع المهارات الوطنية والقطاع الخاص بالاضافة الى منظمات الامم المتحدة المتمثلة بالوكالات السبع التي شاركت معنا وعلى سبيل المثال كان لدينا فريق عمل متخصص لتطوير عمل القطاع الخاص العراقي.

وبالفعل استطعنا على مدى سنتين تطوير العمل واعداد خارطة قدمت لمجلس الوزراء والان شكلت فرق عمل للتنفيذ وفي الاسبوع الماضي كان لدينا اجتماع تضمن دراسة الخطوات التي سنقوم بتنفيذها ما سيؤدي الى تأثير كبير جداً لان الشركات اغلبها تعمل بالمقاولات ونحن نريد يالشركات ان تعمل بشكل فاعل على اسس تجارية على اساس الربح والخسارة تبنى قدراتها وتتطور مع الزمن لتكون شركات مساهمة يستطيع ان يسهم بها المواطنون من خلال شراء اسهم وتتحول الى شركات وتكون مسجلة في هيئة بغداد للاوراق المالية.

أما العدد الكامل في هيئة المستشارين حالياً للمستشارين والخبراء والمدراء العامين بما فيهم المتحدث هم بحدود الـ ٢٠ شخصاً، وهذا الموضوع اثير بسبب اللبس مع المستشارين السياسيين، والمطلع على عمل هيئة المستشارين يعلم ان الهيئة ليس فيها اكثر من العدد الذي ذكرته بأستثناء الكادر الوسطي والخدمي المحدود جداً.

***بعد انتهاء الدورة الانتخابية وبداية أخرى جديدة، ما تقييمكم لعمل هيئة المستشارين، وهل قدمت استشارات مهمة لعمل الحكومة ومفاصلها المختلفة وبأي اتجاه؟**

–انا كرئيس هيئة مستشارين احضر اجتماعات مجلس الوزراء واقدم المشورة والرأي وفقاً لاختصاصي وقد افلحنا خلال السنوات الاربع الماضية في ادارة العديد من الملفات، وفي هيئة المستشارين نحن الذين نعد جدول الاعمال ونأخذ المحضر ونتابع المقررات، ملف اخر مهم كالزراعة والمياه ايضاً نمسك السكرتارية والملف وهذه المبادرة على مدى السنوات الثلاث كنا نرصد لها نحو ٥٠٠ مليون دولار والنصف منها يذهب الى وزارتي الزراعة والموارد المائية لتنفيذ مشاريع في غاية الاهمية وادخال التكنولوجيا الحديثة والنصف الآخر تقريباً هو توفير قروض ميسرة للفلاحين وما شاهده الكثير بصورة موضوعية من تطور في زراعة وانتاج الخضر والمحاصيل والثروة الحيوانية كان من بين مخرجات هذه المبادرة وايضاً كان لنا دور كبير في المبادرة التعليمية وارسال الطلبة المتفوقين للبعثات الخارج وانا شخصياً عضو في اللجنة الاقتصادية ولنا دور كبير في تقييم الموازنة واعدادها ونقدها، وكذلك قمنا بعمل كبير في ما يخص اعادة النظر في التشريعات لتكون ملائمة للوضع الراهن وقمنا بتقديم دراسات ومقترحات تمت الموافقة على الكثير منها وارسلت الى مجلس النواب لالغاء قوانين او اعداد قوانين جديدية فكان لنا دور كبير في اعداد قانون المحافظات حيث كان لنا دور في المسودة وكذلك قانون النفط الوطنية ومسودة قانون اقتسام الموارد المالية، ولدينا نشاط قطاع التربية وفرق عمل للاصلاح التربوي واصلاح المناهج والتعليم التقني وبهذا العمل والعمل الاخر المماثل فأن لجاننا ليست بالنظرية فقط وانما الكثير من عملنا فيه طابع من الميدانية اي نستخلص المعلومات ونعمل احصائيات واجتماعات موسعة وورش عمل عملنا بالكثير منها مع الجهات المعنية، وكل من له دور ندعوه الى هذه الاجتماعات وعلى سبيل المثال في التعليم الجامعي الاهلي دعونا الى ورشة عمل واسعة مع كل الجامعات الاهلية في حوار بناء وموضوعي ومع القطاع الخاص كذلك فدور هيئة المستشارين بعيداً عن الشخصنة دور ايجابي وموضوعي يسهم في بناء الدولة على اسس عصرية حديثة والدولة في احوج ما يكون لهيئة المستشارين واي عمل مماثل لها سواء كان على مستوى الوزارات او على مستوى مجلس النواب او على مستوى الهيئة.

***ما اسباب الغياب اللافت للنظر في البرنامج الاقتصادي خلال الاعوام الماضية؟**

–هذه الحكومة المنتهية اعمالها واجهت في السنتين الأوليين من عمرها صعوبة بالغةً من حيث الوضع الامني، وقد استطاعت تحسين الوضع المني ومازالت لدينا معضلات ومشاكل مع الوضع الامني واستطاعت مع الزمن تطبيع الحياة في المدارس والجامعات والمعاهد بعد ان كانت ازمة في بغداد ومدن ساخنة كثيرة وبسبب انحسار دور القطاع الخاص.

والذي جرى ان الحكومة اتخمت بثلاثة ملايين وربع مليون موظف سواء كانوا من الممولين مركزياً او الممولين ذاتياً في الشركات وهذه اعلى ميزانية تشغيلية تشكل نحو ٧٥٪ من مجمل الانفاق ونصف هذه الميزانية التشغيلية تدفع كرواتب واجور ومخصصات فهذا النمو في الانفاق التشغيلي من دون شك سيقيد الحكومة وكان ثمة رأي ساهمت به هيئة المستشارين يبدأ بتحجيم وتيرة النمو الانفاقي وزيادة توجيه الانفاقات والموارد الى الانفاق الاستثماري سعياً لتنمية او تطوير اقتصادي او توفير خدمات افضل للمواطنين بهذا الصدد.

فنحن كهيئة مستشارين دائماً نؤكد على توفير موارد اكثر للتربية والتعليم لاننا نريد شعباً بعيداً عن الجهل لمكافحة تفشي الامية في العراق وتوفير فرص اكثر للنشاط الصحي وايضاً نريد شعباً ذا صحة جيدة وثقافة جيدة لكي يستطيع ان يتنافس ويمتلك مقومات النمو والتقدم وايضاً الخدمات التي تأتي الطاقة الكهربائية في مقدمتها لانها محور تحريك الاقتصاد العراقي فكانت في البداية صعوبات ومع الزمن حصل تطور في الاداء الحكومي فعلى سبيل المثال نسبة الانفاق على المشاريع اخذت تزداد وفي السابق كانت قليلة وكانت نسبة ما يدور الى السنة اللاحقة كبيرة، تحسن اداء الحكومة ولكن الموارد قليلة بالتالي علينا في السنوات القادمة ان نوجه الموارد الاضافية نحو الاستثمار يضاف الى ذلك ايضاً ترويج الاستثمار الاجنبي وتشجيعه في العراق من خلال الهيئة الوطنية للاستثمار، النشاط في ما يخص الاصلاح الاقتصادي لم يكن محكماً لاسباب مختلفة.

***إذاً لم يكن الاصلاح الاقتصادي في مقدمة الاولويات؟**

–الاولوية في السنتين الأوليين كانت واضحة للجانب الامني ورفع رئيس الوزراء في العام الماضي وفي هذا العام شعار الاعمار وفي تقديري ان الاعباء والتحديات كانت كبيرة جداً في ظل الوضع الامني، وفي ظل شحة الموارد وريعية الاقتصاد الوطني توفر معظم الاموال للرواتب والرعاية الاجتماعية، والبرنامج الاصلاحي الاقتصادي لم يكن محكماً والمهم ان نبدأ في ان تبني الحكومة القادمة على ماتم تحقيقه من نجاحات فكثير من التشريعات اخذت طريقها الى مجلس النواب وانجزت وكثير من المؤسسات انجزت عملية تشكيلها والبعض من هذه التشريعات انجزت

كالتعرفة الكمركية وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وهذه مشاريع قوانين البعض منها انجز والبعض الاخر ذهب الى مجلس النواب بالاضافة الى حزمة القوانين التي تنظم الثروات النفطية فيفترض بالحكومة القادمة ان تنجز هذه المهام بسرعة لاسيما وان الكثير من مشاريع القوانين هذه لدى مجلس النواب، ومن ناحية اخرى فأن انجاز هذا البرنامج الاقتصادي يتطلب ان تكون هنالك رؤية موحدة لمجلس الوزراء فلا يمكن ان نتصرف كأفراد وانما يجب ان نتصرف كحكومة واحدة وان يكون هنالك تنسيق وتناغم بين مجلس الوزراء ومجلس النواب اي ان مجلس الوزراء يكون حاضراً في مجلس النواب لشرح سياساته وشرح القوانين التي يريد ان يشرعها في ما يخص تنظيم الحياة الاقتصادية وتطوير الخدمات وان لا تبقى مشاريع قوانين في غاية الاهمية حبيسة الادراج والملفات في مجلس النواب وكذلك ان لا يتأخر مجلس الوزراء في اعداد مشاريع قوانين في غاية الاهمية.

***هل أن هيئة المستشارين كانت سبباً وراء إعداد الخطة التنموية الخمسية؟**

-في البداية كانت هنالك خطة سنوية لمجلس الوزراء ومع الزمن برز رأي وجيه بأن لا يمكننا ان نستمر كذلك حتى التنظيمات الاجنبية القريبة من العراق اشرت هذه الحالة وهكذا أعدت خطة التنمية الوطنية وفي الحقيقة العمل المحوري كان بيد وزارة التخطيط مع مساهمة الوزرات الاخرى وساهمنا نحن كهيئة مستشارين.

***لقد قدمت الحكومة في الفترة الاخيرة من عهدها مشاريع ستراتيجية على شكل مشروع قانون بقيمة 70 مليار دولار لمجلس النواب ولم تقر في حينها، هل ان هيئة المستشارين وراء هذه المشاريع، وهل هي مجدية للجانب الخدمي والاقتصادي فيما اذا نفذت؟**

-نحن في الهيئة لدينا مشاعر ممزوجة فلسنا ١٠٠٪ مع هذا المشروع الى هذا المستوى وبهذا الحجم من المبالغ، نحن مع التعجيل بالاستثمار في قطاع السكن لان قطاع الاسكان عندما يعمل سيمتص البطالة لانه القطاع المكثف للعمالة وايضاً سوف يحرك الكثير من القطاعات الاخرى، لكننا بناءً على تقييمنا لما جرى في زمن النظام السابق عندما بدأ العمل بالدفع الاجل للمشاريع من خلال الدين الاجل، ومن ثم يكون استفحال هذه الديون والفوائد المترتبة عليها وبالحقيقة سوف يؤدي الى انفاق استهلاكي واسع، وانا اعتقد ان النهج الافضل هو ان نشجع الاستثمار وليس الاقتراض.

وفي الحقيقة نحن كهيئة مستشارين على سبيل المثال تقرير البنك الدولي الذي قيّم بيئة العمل في ١٨٣ دولة في العالم جاء تسلسل العراق ١٥٣ ما يعني اننا بيئة غير صديقة للعمل وغير مشجعة للعمل بسبب ما يوجد من بيروقراطية وخطوات كثيرة وضمانات وكفالات في ما يخص تسجيل الشركات، ونحن في الاسبوع الماضي دعونا الى ورشة عمل واجتماع موسع وبالفعل حضر معنا الاخوان والاخوات في وزارة التجارة ومن المنظمات الدولية كالبنك الدولي حيث تدارسنا الموضوع ووضعنا الحلول وبالفعل انا قبل يومين وقعت كتاباً سيكون في طريقه الى وزير التجارة برؤية المجموعة التي جلست بما فيها ممثل وزارة التجارة وشرطائنا الدوليين كيف نستطيع ان نحسن من بيئة العمل وهذا الامر من واجب الحكومة ان تجعل من العراق ساحة مروجة وصديقة وجاذبة للاستثمار والمجال واسع، لاعتبارات ان نفوس العراق ٣١ مليون نسمة ونسبة نمو السكان فيه لاتزال كبيرة بنحو ٣٪ والسوق جائع لكل شيء نحتاج للامور الاستهلاكية بالاضافة الى حاجة الطاقة الكهربائية، وقريباً وزارة الكهرباء ستنجز الوثيقة التي بموجبها سيستطيع المستثمر ان يتقدم ويبني محطات كهرباء ويديرها بنفسه بأستثمارات منه ويبيع الطاقة للوزارة وهذا سيجذب الاستثمارات من الخارج ويجلب التكنولوجيا والادارة الحديثة ولا تنشغل الدولة بميزانيتها بتنفيذ كل شيء وانما تركز على رعاية المجتمع ورعاية الفقراء وتوفير الضمانات لهم وتوجيه جميع المشاريع المكثفة للاستثمار، لذلك كانت لدينا عواطف ممزوجة اذ لم نكن متحمسين، لان تؤمن الدولة هذه المبالغ كأقتراض.

***ما أسباب تراجع أداء قطاع الطاقة لاسيما في الكهرباء والنفط اذا ما استثنينا عقود الخدمة في جولات التراخيص، وهل ان هذه القطاعات بحاجة الى تمويل ام الى قدرات فنية وإدارية؟**

-لنفصل محوري الطاقة الرئيسيين، اذ هنالك محور الكهرباء ومحور النفط والغاز، اذ لدينا وزارتان كما هو معروف من دون شك ان نجاحنا في كليهما يتطلب تنسيقاً يومياً في كليهما ومستمراً وفق خطة تعد من قبل الطرفين لان وزارة الكهرباء بمحطاتها تحتاج الى الوقود الذي تنتجه وزارة النفط ووزارة النفط ايضاً تحتاج الى الطاقة الكهربائية لعمل منشآتها المختلفة وبالتالي لا بد من التنسيق.. نأتي اولاً الى الكهرباء اذ توجد مجموعة عوامل وليس عامل واحد اولها العامل الموضوعي ما شهدناه بعد الحرب من مستوى متدن في التوليد في ذلك وفي الوقت بداً الطلب يتزايد مع مرور الزمن بنسب عالية النقل عن ١٠٪ سنوياً بالاضافة الى التعثر في تنفيذ محطات جديدة على اسباب مختلفة من بينها اعادة اعمار المحطات القديمة واستكمال تنفيذ محطات قائمة والمباشرة بها واحد الاسباب المهمة جداً في ذلك الوقت كان الوضع الامني ومنشآت الكهرباء كما هو معروف استهدفت ولاسيما خطوط النقل وهذا معروف وليس من شأني الدفاع عن وزارة الكهرباء كما كانت خطوط نقل النفط والغاز مستهدفة ايضاً، وايضاً كان ثمة اصطدام بين القدرات وبين الطلب الكبير فعقود نفذت وعقود تلكأت والحكومة الحالية ووزارة الكهرباء ايضاً ورثت بعض العقود من حكومات سبقتها ذات مشاكل واحتاجت بعض الوقت لتصفية هذه المشاكل ولكن من التحسن النسبي بقيت هنالك فجوة جداً كبيرة ولا سيما في الصيف وهذه معروفة واستطاعت الوزارة ان تدخل عاملاً نسبياً مفيداً وهو استيراد الطاقة الكهربائية من تركيا ومن ايران، فالآن زهاء ٨٠٠ الى ٩٠٠ ميكاواط مستوردة ويبقى نحو ٥٠٪ او ٤٠٪ فجوة بين العرض والطلب وادخلت وزارة الكهرباء مشروعاً كبيراً جداً فيما لو توفرت لديهم المبالغ بحدود ٧ الى ٨ مليار دولار سيتمكنون من توفير نحو ٧٠٠٠ ميكا واط وهذا القرار اتخذ في لجنة الطاقة بتأييد لوزير الكهرباء بأن توفر له مبالغ بحدود مليارين ونصف الى ثلاثة مليارات دولار وهذا عندما كان سعر برميل النفط بحدود ١٤٠ دولاراً للبرميل ولكن عندما بدأ هبوط الاسعار بعد منتصف ٢٠٠٨ الذي اجهد الحكومة وجعل وزارة الكهرباء في مواجهة شحة الموارد فتم اللجوء الى التمويل من خلال سندات الخزينة وحاول البعض الاستفادة من احتياطيات البنك المركزي لكن البنك المركزي يدعم استقرار العملة ولا يمول مشاريع الحكومة، والازمة الاخرى ان الوزارة عندما بدأت بمشروع واسع هو تجهيز المعدات الاساسية لم يكن لديها الرصد لاستكمال البنى لكل مشروع اي بقية المعدات والخدمات والبنى المرافقة والمساندة لأي معدات كهربائية والتي هي لاتقل عن ٤٠٪ من كلفة المشروع ككل فوقعت بمشكلة كبيرة وربما لو كانوا بدأوا بمشروع اصغر ليس ٧٠٠٠ بل ٢٠٠٠ ميكا واط ويتم انجازه بالكامل خلال السنتين او الثلاث افضل من الذهاب الى مشروع كبير لكن تمويله غير مضمون ما جعل الدولة تتفاجأ بموضوع النفط.

اتحول الان الى النفط والطاقة الذي بدوره ايضاً واجه معضلة بأن الحكومة لم تستطع ولا وزارة النفط من اضافة طاقات انتاجية ملموسة بجهودها الذاتية فالانتاج ظل يراوح بحدود مليوني برميل على مدى سنوات عدة والزيادة التي حدثت في النصف الثاني من ٢٠٠٨ لم تكن نتيجة لتطوير حقول نفطية جديدة او اضافات ملموسة وانما لتحسن الوضع الامني سيما بعد ما استطاعت الحكومة ان تمسك زمام الامور بحماية انابيب التصدير من كركوك الى تركيا اذ كانت لدينا قبل ذلك طاقة كامنة موجودة لكنها معطلة بسبب ضرب الانابيب فعندما اطلقت هذه الطاقة التي هي بحدود ٦٠٠ الى ٧٠٠ الف برميل في اليوم حدثت زيادة وانتاجنا الحالي حتى اليوم هو بحدود مليونين ونصف ومليونين و٦٠٠ الف ممكن لكن لغاية الشهر الماضي لا تزال الطاقة المتحققة للتصدير هي اقل من الطاقة المخططة بحدود ١٠٪ الى ٧٪ يضاف الى ذلك ان الزيادات من انتاج النفط في كردستان مثلاً رأت النور قليلاً ثم استحكم الخلاف مع الحكومة الاتحادية فلم تحدث اضافات تصديرية من الاقليم فإذاً التقييم هو في ما يخص المنتجات النفطية وتحسن اداء المصافي تدريجياً لكننا لا نزال نستورد سيما البنزين وحدث تلكؤ في تطوير المصافي الحالية او اضافة مصافي جديدة فعلى سبيل المثال يوجد مصفى في كربلاء وهو مصفى قديم وكانت الفكرة منذ ١٩٨٩ بأسم مصفى الوسط ولم نستطع تحويله الى مصفى جاهز لاسباب كثير والان تجابه وزارة النفط معضلة حقيقية اذ لديها اربعة مصافي فيما لو نفذت سيكتفي العراق لسنوات عدة وربما ستفيض لديه منتجات ولكن المعضلة الان هي التمويل هنالك حاجة من ١٨ الى ٢٠ مليار دولار لتنفيذ هذه المشاريع والقانون الذي اعدته وزارة النفط اقر في حينه لانشاء مصافي من قبل القطاع الخاص ولم يكن قانوناً محفزاً للمستثمرين ووفر خصم ١٪ من سعر البرميل للمستثمر وهذا جداً يسير لذلك عندما جاء وزير النفط بمشروع قانون تبناه مجلس الوزراء بتعديلات اكثر من المقترحة من قبل الوزارة واقر ان يكون التخفيض ٥٪ وربما يراد اكثر من ذلك ليس فقط تخفيض وانما توفير الوقود في المصافي للمستثمرين بحيث تكون عامل جذب كما هو الحال في دول الخليج فإذاً امامنا مشكلة في ما يخص المصافي.

***حرق الغاز والهدر الذي يحصل فيه؟ ماذا عن**

-لا يزال تقدم بطيء فيما يخص ايقاف حرق الغاز في الحقول على الرغم من ان الوزارة بدأت بحوار وحصلت على تأييد مجلس الوزراء في العام الماضي وحتى الان لم يحصل اي تقدم اي اننا تأخرنا سنة اخرى في ايقاف حرق الغاز، وجولات التراخيص اعدت وانجزت بشفافية عالية واتوقع في السنة القادم ان تحدث زيادة في الانتاج صغيرة لكنها ملموسة والمهم الان هو ايقاف التدهور في انتاج الحقول الحالية.

الاحتياجات المدروسة لوزارة الكهرباء للغاز للسنة القادمة كبيرة جداً بحيث ربما لا تستطيع وزارة النفط تلبيتها سيما في السنوات الاولى لذلك كان المقترح في حقيقة الامر من هيئة المستشارين ان نذهب ونطور حقول الغاز الحر وهذا لا يتعارض ولا يوقف النشاط الاخر، بل ان انتاج الغاز في الحقول الغازية لا يرتبط بأنتاج النفط لكن الغاز المنتج في الحقول المصاحبة يتأثر بأنتاج النفط فعندما ينخفض انتاج النفط ينخفض الغاز كذلك، لانه مصاحب له فتوفير الحقول الغازية رافد اضافي لكنه رافد مضمون ومستمر لا يتأثر بأنتاج النفط وهو موزع في ثلاث مناطق في العراق مما يمكن من رفد مناطق الاستهلاك القريبة الاخرى الآتي ليس بها من نفط، فعلى سبيل المثال المنصورية ممكن ان يرفد ديالى وبغداد سيما محطة الكهرباء في مدينة الصدر، وعكار ممكن ان يرفد الانبار ومجمع القائم ذلك المجمع الصناعي الكبير المتوقف وليس لديه من غاز، ويبقى الموضوع الذي ذكرتموه بأنه علينا التوقف عن حرق الغاز من خلال التعجيل في ادخال المنشأة وتنفيذ المشاريع هنالك مشاريع لما سميناه بالزبير رقم ١ والزبير رقم ٢ وهي بطيئة ولا تزال بطيئة ونأمل بأن تستكمل بحيث اي زيادات للانتاج في النفط الخام سوف تصاحبها زيادات في الغاز يجب ان لا تذهب للحرق ولكن تذهب الى معامل معالجة الغاز حيث يستخلص الغاز السائل وتستخلص المكثفات ويستخلص الغاز الجاف المتبقي ويذهب الى الكهرباء والى البتروكيمياويات والى الاسمدة والى معامل اخرى.

**هذه الحكومة المنتهية اعمالها واجهت في السنتين الأوليين من عمرها صعوبة بالغة من حيث الوضع الامني، وقد استطاعت تحسين الوضع المني ومازالت لدينا معضلات ومشاكل مع الوضع الامني واستطاعت مع الزمن تطبيع الحياة في المدارس والجامعات والمعاهد بعد ان كانت ازمة في بغداد ومدن ساخنة كثيرة وبسبب انحسار دور القطاع الخاص. والذي جرى ان الحكومة اتخمت بثلاثة ملايين وربع مليون موظف سواء كانوا من الممولين مركزياً او الممولين ذاتياً في الشركات وهذه اعلى ميزانية تشغيلية تشكل نحو 75 % من مجمل الانفاق ونصف هذه الميزانية التشغيلية تدفع كرواتب واجور ومخصصات فهذا النمو في الانفاق التشغيلي من دون شك سيقيد الحكومة وكان ثمة رأي ساهمت به هيئة المستشارين يبدأ بتحجيم وتيرة النمو الانفاقي وزيادة توجيه الانفاقات والموارد الى الانفاق الاستثماري سعياً لتنمية او تطوير اقتصادي او توفير خدمات افضل للمواطنين بهذا الصدد.**

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

تحقيق/ ليث محمد رضا

**تكاد تكون ثقافة الميل الاستهلاكي المفرط العلامة الأبرز في الأسواق العراقية، حيث يرى الكثير من المتابعين ان المستهلك العراقي مفرط في اقتناء السلع والبضائع بحيث تصل ذروة الحاجة او تتعداها لأسباب اجتماعية وأخرى اقتصادية. (المدى الاقتصادي) تبحث عبر هذا التحقيق عن أسباب هذا الميل الاستهلاكي.**

# ثقافة الاستهلاك المفرط.. الى أين؟

**موسم التسوق**

حسن محمد صاحب محل ملابس في السوق العربي قال :ان الشهور الماضية شهدت ربيعاً بالنسبة لي من حيث الأرباح فقد اضطررت الى زيارة عدد العاملين من العمال في المحل إضافة لكون البضائع كانت تنفد أولاً بأول وكنت أشتري بضاعة إضافية في كل مرة تنفذ السلع.

فيما قال التاجر صلاح ضمد: ان السوق شهد رواجاً لافتاً في الملابس طوال الأشهر الثلاثة الماضية الأمر الذي جعل الكثير من التجار يتجهون لاستيراد الملابس بعد ما كانوا يتاجرون بسلع أخرى.

**تعطش استهلاكي**

المستهلكة هيفاء عبد الله قالت: ربما الناس تشعر بالنقص او الحرمان فان اتجاههم بهذا الشكل نحو الاستهلاك كان بسبب طبيعة الإنسان العراقي الذي يقلد غيره، فثقافة تقليد الغير هي التي كانت وتبقى السبب في ارتفاع الأسعار وتشكل عاملاً يزيد من جشع التجار.

وأضافت عبد الله: الأجدر بأولي الدخل المحدود ان لا يشتروا الا ما يمثل حاجتهم الفعلية فقط، فليس من المعقول ان يخسروا أموالهم من اجل الحفاظ على تقليد اجتماعي معين او حتى يغيروا توقيتات الشراء على اقل تقدير.

المستهلك عدنان محمد قال : توجهت الى السوق أكثر من مرة لشراء الملابس خلال الأشهر الماضية لي ولعائلتي فقد توالت المناسبات بشكل شكل ضغطاً كبيراً من الناحية المالية سيما وان معدلات الأسعار ارتفعت خلال الفترة الماضية بشكل فاق المعدلات الطبيعية.

فيما قال المستهلك سعد حمدي: ان دخل عائلتي مرتفع الى جانب الأسعار و عائلتي الآن برغم ارتفاع دخلها أكثر قدرة على شراء ما تحتاجه.

**محال التنزيلات**

ولعل من ابرز الظواهر التي تجلت بشكل واضح خلال الفترة الماضية هي ما عُرف بمحال التنزيلات التي تميزت بأسعارها المخفضة و الثابتة في الوقت ذاته.

يقول صاحب محل دبي اليوم للتنزيلات في منطقة الشعب علي حامد: ان البيع بأسعار مخفضة هي عملية مجدية، إذ هي عامل مساعد على جذب الزبائن فقد كان العديد من الزبائن يقصدنا من أماكن بعيدة لكي يحصل على ما يحتاجه بسعر مخفض.

وأضاف حامد: أما الآن فقد اختلف الحال لاننا في السابق كانت محال التنزيلات محدودة و لكن الان أصبحت أكثر انتشاراً، اذ لا يخلو سوق من الأسواق الشعبية من تلك المحال التي لا تزال شاخصة للعيان.

فيما قالت المستهلكة نسرين محمد صالح: غلاء فاحش و حتى الموظف الذي يمتلك راتباً فأنه لا يقدر ان يلبي متطلبات عائلته سيما اذا كانت عائلة كبيرة.

وأضافت محمد: ان المواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وفي ظل محدودية مدخلاتهم اغلبهم يتجهون الى اقتناء السلع الأقل سعراً و التي تكون مخفضة السعر مما يقلل من فائدة تلك السلع ناهيك عن الأضرار الصحية التي قد تسببها تلك السلع.

وتابعت محمد:ان الملابس الرخيصة الثمن لا تقتصر على تلك المستعملة الموجودة في الأسواق (اللنكة) لكن توجد سلع جديدة الا انها رديئة وقليلة الجودة، بل أنها مضرة في بعض الحالات.

**استغلال الموسم**

وقد اشتكى العديد من المستهلكين ممن تحدثوا لـ (المدى الاقتصادي) من السلوك التجاري لبعض باعة التجزئة فالمستهلك كمال إبراهيم قال: ان الارتفاع بالأسعار ليس وحده الذي يثقل كاهل المستهلك، بل ان سوء المعاملة باتت سمة من سمات أسواق الملابس سيما تلك التي تعرف بأسواق التنزيلات والتي تكتظ بالزبائن بسبب انخفاض أسعارها حيث لا يسمح للزبون بارتداء الملابس لغرض تجربتها او إرجاعها ما يجعلك لا تحصل على ما يناسبك و مع هذا فالزبائن مستمرة بالشراء لانها مضغوطة بموسم المناسبات الدينية و الاجتماعية التي تتطلب لبس الجديد كما اعتاد الناس على ذلك.

**وحدة النوع!**

يقول الاقتصاديون لولا تعدد الأذواق لبارت السلع كناية على محكومية السلع بقانون العرض والطلب لكن جموح الميل نحو الاستهلاك في موسم التسوق جعل من الأذواق طبيعة لملائمة ما يجلبه التجار.

يقول المستهلك علي صادق: ان خفض الجودة في بعض البضائع الموجودة في السوق ممكن ان يكون أمراً معقولاً بحكم طبيعة ما يطلبه المستهلكون لخفض مدخولاتهم، لكن الغريب عندما يطلب المستهلك نوعيات جيدة و لا يوجد من يعرضها!

وقد اتفق معه المستهلك عمار صالح الذي قال: أنا لا استطيع الحصول على نوعيات أفضل من بعض السلع الرديئة لأني برغم ذلك حتماً اطلبها بسعر لثمن أكثر.

وأضاف: صالح ان هذه الحالة ليست في كل السلع لكنها موجودة في الملابس الداخلية على سبيل المثال حيث اضطررت الى شراء الرديئة منها برغم كونها لا تراعي المواصفات الصحية.

وتابع صالح: أطالب الحكومة بالتدخل لحماية المستهلك صحياً على أقل تقدير.

فيما قال المورد من الصين إسماعيل كريم: أنا استورد البضاعة التي يطلبها مني تجار الجملة او حتى التجزئة ممن يتعاملون معي بشكل مباشر كمحال التنزيلات.

وأضاف كريم هم يطلبون مني جلب بضاعة رديئة من دون ان يؤكدوا على الجودة .

فيما قال الخياط ماجد محمد: برغم ان أذواق المستهلكين لم تعد تبحث عن الجودة بقدر اهتمامها بالسعر فلازال ثمة زبائن يقصدون محال الخياطة ويحرصون على النوعية الجيدة ودقة المقاسات.

وأضاف محمد: في السابق كان لدي معمل خياطة ينتج كميات كبيرة لكن الآن أوقفت المشروع واكتفيت بهذا المحل الصغير بعد ما شهدته الأسواق من غزو للبضائع المستوردة الرديئة والزهيدة الثمن في الوقت ذاته إضافة الى التكاليف المرتفعة للوحدة الإنتاجية من أجور العمال الى الوقود وأجور الكهرباء مما جعلني غير قادر على منافسة المنتج الأجنبي.

**المراقبون**

مدير مركز الفكيكي للدراسات الاقتصادية الدكتور علي الفكيكي قال: النشاط اوجد تبادلاً في الأموال والثروة والأموال بين الناس وأوجد فرص عمل في مجالات النقل و التوزيع و التحميل والتفريغ إضافة الى سد حاجات كثيرة بسبب ازدياد مدخولات المواطنين المتعطشين لتعويض ما فاتهم في السابق حيث ثمة فراغ في الاستهلاك.

وأضاف الفكيكي: زيادة التداول هي ذات فائدة بعكس الكساد الذي يؤدي الى توقف النمو الاقتصادي،و بخصوص رداءة السلع المتواجد في الأسواق قال الفكيكي: ان نوعية السلعة تحدد وفق قدرة المستهلك عندما يكون غير قادر على شراء إلا السلع الرخيصة.

وتابع الفكيكي: في الفترة الأخيرة ظهرت شريحة من المستهلكين يبحثون عن النوعية اي ان شرائح المستهلكين بدأت تنقسم فتوجد الآن شرائح من المجتمع تبحث عن النوعية أكثر من الاهتمام بالسعر وبالمقابل بدأت شرائح من التجار تستجيب لهذه الشرائح.

وبخصوص بعض الأساليب السيئة التي مارسها بعض التجار قال الفكيكي: ان الحل يكمن في تحرير التجارة و تقليل قيود الاستيراد و فتح بابه وإلغاء إجازات الاستيراد اذا وجد التصميم على دخول اقتصاد السوق، كما في الخطة الخمسية التي ذكرت ان احد أهداف الدولة وستراتيجياتها الدخول باقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير العمليات الاستيرادية و التصديرية و رفع القيود لكي تفرض الإرادة من خلال الشراء وتسهل عملية التجارة والمناقصة فيما بين التجار للعرض وليس هنالك من تحكم كما فعل هؤلاء.وعن المطالبات بحماية المستهلك ذكر الفكيكي ان القضية مناطة بمنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك التي ينبغي ان تعمل على زيادة الوعي لدى المستهلكين وعلى الدولة ان تدعم هذه المنظمات وتراقبها.

وأوضح الفكيكي: ان البيئة الاقتصادية العراقية مليئة بالقيود لو أتيحت المنافسة والحرية مع تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في توعية المستهلك ما من شأنه توعية المستهلك.

وأضاف الفكيكي: ان تدخل الدولة يكون فقط للنواحي الصحية والبيئية بينما تبقى قرارات الشراء بيد المستهلك بعد ان تتم توعيته من قبل منظمات حماية المستهلك، الجودة هي قضية نسبية تختلف من شخص الى آخر ومن بلد الى آخر.

فيما قال الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي: نحن نفتقر الى ثقافة الادخار ما يجعل أي زيادة في الرواتب تذهب الى الاستهلاك أي ان الميل الحدي للاستهلاك أكثر منه للادخار سيما عند الطبقات المتوسطة او محدودة الدخل إضافة الى ان المستهلك لازال لديه تعطش.

وأضاف البياتي: ان تحسن علاقات العراق الاقتصادية في الآونة الأخيرة هي أفضل من السابق اذ انفتح باب الاستيراد، والقطاع الخاص الآن له دور هو في الغالب يتركز على الجانب التجاري وهو بالنتيجة نشاط اقتصادي بالرغم من اننا نتطلع لان تكوت ثمة صناعة وطنية والى جانب الاستيراد ينبغي ان يكون لدينا ما نصدره، ولكن في المرحلة الحالية يوجد لجوء للاستيراد وهذا النشاط أيضاً من الممكن ان يكون ذا فائدة لفتح المجال للعلاقات الاقتصادية مع دول العالم.

وتابع البياتي: ان الميل الاستهلاكي يجب ان يكون اقل مما هو عليه الآن وتكون ثمة ثقافة ادخار لدى العائلة بأن تدخر جزءاً من الزيادة لان الادخار سيدعم الاستثمار وهو أفضل من زيادة الإنفاق الاستهلاكي بهذه الصورة.

وبشأن استغلال بعض التجار لاندفاع المستهلكين بحجب البضاعة الجيدة و عرض بضاعة رديئة محلها أجاب البياتي: ان المستهلك الآن لا يمتلك الوعي الكافي لكي يميز بين هذه السلع في ظل الغش التجاري وتزوير العلامات وتعدد المناشئ ما يجعل المستهلك فريسة، ونحن نؤكد على ضرورة ان يكون للقطاع الخاص دور قيادي في الاقتصاد لكن للأسف لا يزال القطاع الخاص استغلالياً واحتكارياً لكن في ظل اقتصاد السوق ينبغي ان تسود المنافسة وليس الاحتكار، ولهذا السبب صدر قانون حماية المنتج الوطني الذي يمنع الاحتكار لكن للأسف لازال التجار يمارسون أساليب سيئة مستغلين تدني الثقافة الاستهلاكية لدى المستهلك ومعرفتهم بمواسم الشراء.

وأكد البياتي على ضرورة تفعيل العديد من القوانين التي من شأنها ان تحمي المستهلك وبالتالي الاقتصاد الوطني.

وذكر البياتي ان في موضوع السلوك الاستهلاكي يوجد في المجتمع العراقي نوع من المحاكاة اي تقليد البعض للآخر الذي بدوره يؤدي الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

**لعل من ابرز الظواهر التي تجلت بشكل واضح خلال الفترة الماضية هي ما عُرف بمحال التنزيلات التي تميزت بأسعارها المخفضة و الثابتة في الوقت ذاته.**

**يقول صاحب محل دبي اليوم للتنزيلات في منطقة الشعب علي حامد: ان البيع بأسعار مخفضة هي عملية مجدية، إذ هي عامل مساعد على جذب الزبائن فقد كان العديد من الزبائن يقصدنا من أماكن بعيدة لكي يحصل على ما يحتاجه بسعر مخفض.**

**وأضاف حامد: أما الآن فقد اختلف الحال لاننا في السابق كانت محال التنزيلات محدودة و لكن الان أصبحت أكثر انتشاراً، اذ لا يخلو سوق من الأسواق الشعبية من تلك المحال التي لا تزال شاخصة للعيان.**

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة - الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# مصدر: مفاوضات صندوق النقد الدولي لا تصب في مصلحة تقديرات الموازنة العامة للعام الحالي

**بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي**

اسفرت مفاوضات الوفد العراقي مع صندوق النقد الدولي التي جرت الاسبوع الماضي في العاصمة الاردنية عمان عن اجراء جملة من التعديلات على تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١ بشكل يعطي مؤشرات اكبر من الواقعية وهو ما يضع القائمين على السياسية المالية في العراق في زاوية ضيقة عبر ضرورة الوصول الى تلك المعطيات او اضافة نسب اخرى غير متوقعة الى العجز شبيهة بتلك المتحققة في العام قبل الماضي بسبب ارهاصات الازمة المالية العالمية والتي اودت باسعار النفط وهو ما حمل الدولة الى ضغط الانفاق وتقليص الرواتب والغاء العديد من المشاريع الاستثمارية.

وقال مدير مركز الاعلام الاقتصادي ضرغام محمد علي: ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع صندوق النقد الدولي باحتساب سعر برميل النفط بواقع ٧٣ دولار وبمعدل تصدير مليونين و٣٠٠ الف برميل يوميا هو حساب متفاءل قد يفضي الى نتائج عكسية وان العائدات المتوقعة ب٦٠ مليار دولار من هذه الحسابات من المتوقع ان لاتصل الى هذا المستوى المستهدف وهو ما سيضغط على فقرات من الانفاق العام للدولة ويؤدي الى خلل في الموازنة مشيراً الى ان سعر مبيعات برميل النفط العراقي اقل من السعر العالمي بحدود ٦-٧دولارات وهو ما يعني ان معدل سعر النفط العالمي خلال العام المقبل يجب ان يكون ضمن حدود ٨٠ دولارا للبرميل وهو ما لا يمكن ضمانه في ظل سوق نفطية متقلبة اضافة الى ان معدلات التصدير الحالية لم تتجاوز حتى الان معدل المليوني برميل يوميا وهو ما يرتب جهداً مضافاً على منظومة التصدير النفطية للوصول الى معدلات التصدير بحدود مليونين و٣٠٠ الف برميل او اعلى من ذلك لسد فترة النقص في الانتاج التي تسبق صعود المنحنى التدريجي نحو المستوى المستهدف.

واضاف: انه من خلال هذه المعطيات غير الواقعية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على العراق في تقدير موازنته وما يوازي ذلك من ضغط غير مبرر على السياسة المالية في العراق فان المركز يطالب الحكومة بفك الارتباط مع الصندوق في ما يخص القروض الميسرة التي يحصل عليها العراق من الصندوق مقابل حزمة كبيرة من التنازلات التي يقدمها العراق للوصول الى ما يسمى معيار الاقتصاد المثالي التي يضعها هذا الصندوق متمثلة برفع الكثير من انواع الدعم المقدم من الدولة للمواطن العراقي بغض النظر عن الانعكاسات التضخمية التي تتركها تلك الظواهر على الاقتصاد العراقي خصوصا ان الموازنة العامة للدولة تمتلك من المرونة في تقليص بعض النفقات للوصول الى اقل قيمة عجز ممكنة للتخلص من هيمنة صندوق النقد الدولي على الاقتصاد العراقي للحصول على قروض لا تتجاوز الـ٣ بالمئة من قيمة الموازنة في احسن التقديرات.

في غضون ذلك قال مستشار حكومي إن صندوق النقد الدولي طلب من وزارة المالية والبنك المركزي أحداث تغييرات على السياسة النقدية في البلاد.

وقال عضو هيئة المستشارين في مجلس الوزراء عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) أن"بعثة صندوق النقد الدولي التي تجري الآن مباحثات مستفيضة مع الوفد العراقي الذي يضم البنك المركزي العراقي ووزارة المالية غير مقتنعة بالسياسية النقدية في البلاد، وطلبت تغييرات واسعة على مستوى النظام النقدي فيها".

وأضاف الجابري أن"العراق يجري حاليا مباحثات جادة مع صندوق النقد الدولي لإقراضه مبلغا ماليا لدعم موازنة عام ٢٠١١ التي لم تقرأ بعد في مجلس رئاسة الوزراء لأسباب فنية".

وكانت المشكلة التي أخرت مناقشة مجلس الوزراء العراقي لموازنة العام المقبل هي الخلاف بين وزارتي النفط والمالية على احتساب سعر برميل النفط ضمن الموازنة، التي أنتهت أمس باتفاق الطرفين على احتساب ٧٣ دولارا سعرا ثابتا للبرميل الواحد في الموازنة العامة للبلاد.

وأوضح الجابري أن"صندوق النقد الدولي جدد مطالبته بأجراء تغييرات واسعة على مستوى صرف الأموال، والتقليل من التضخم المالي، ووضع خطة لتشجيع القطاع الخاص، ومعالجة الترهل الوظيفي في الدوائر الحكومية". وطالبت وزارة المالية ة في وقت سابق وزارة الصناعة والمعادن بالعمل على تحويل الشركات التابعة لها إلى شركات تمويل ذاتي بهدف تغطية نفقات موظفيها، فيما كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في وقت سابق عن وجود ترهل وظيفي كبير في دوائر الدولة.

وأوضح الجابري أن"العراق تعهد لصندوق النقد الدولي بمعالجة مشاكله النقدية"، مبينا أن"المباحثات مازالت مستمرة بين الجانبين للخروج بنتائج مهمة".

وكانت وزارة المالية أعلنت الشهر الماضي الانتهاء من وضع مشروع موازنة العراق لعام ٢٠١١، وخصص الجانب الاكبر منها للاستثمار، ولدعم إستراتيجية الحكومة للتنمية التي ستستمر لأربع سنوات مقبلة.

وتبلغ الموازنة المبدئية للعراق في عام ٢٠١١ نحو ٨٦ مليار دولار و٤٠٠ مليون دولار، أي بزيادة تصل إلى ١٤ مليار دولار عن الميزانية الماضية.

وكانت وزارة النفط قد قامت في تشرين الأول الماضي برفع تقديراتها لثروة البلاد من النفط بواقع ٢٤ في المائة، لتصبح ١٤٣ مليار برميل.

ولم يكتف وزير النفط حسين الشهرستاني بإيراد هذه الإحصائيات، بل أضاف أن هذا الرقم مرشح للارتفاع كلما تطورت تكنولوجيا التنقيب ومعدات سحب النفط من الآبار.

وفي حال صدقت هذه التقديرات، فهذا يعني أن العراق بات مالك ثالث أكبر احتياطي نفطي مقدر في العالم، بعد السعودية، التي لديها ٢٦٦ مليار برميل، وكندا التي لديها ١٧٩ مليار برميل، متقدماً على إيران التي لديها ١٣٧ مليار برميل.

ولكن الأرقام شيء والواقع على الأرض شيء آخر، إذ أن الأوضاع العراقية ما تزال غير مستقرة على المستويين السياسي والأمني، والبنية التحتية غير فعالة وتعاني من مشاكل كبيرة.

وبرغم مساعي التحديث في العراق، إلا أن المنشآت بحاجة لتطوير الكثير.

ففي مصفاة الدورة في العاصمة بغداد مثلا، جرى تركيب وحدات إنتاج جديدة في المحطة، إلا أن بعض الوحدات التي ما تزال عاملة يعود إلى عام ١٩٥٥.

وبشأن هذا السياق، قال عاصم جهاد، الناطق باسم وزارة النفط لبرنامج"أسواق الشرق الأوسط CNN":"ليس لدينا الأموال الكافية للاستثمار في حقولنا، ولكن الشركات الدولية جلبت معها استثمارات فاقت مئة مليار دولار."

وفي الوقت الذي تظهر فيه إشارات تحسن على القطاع النفطي العراقي، نرى أن القطاع عينه في إيران المجاورة يواجه مصاعب وتحديات جمة، فالبنية التحتية تتداعى، بينما بدأت بعض الآبار الكبيرة تُستنزف بشكل واضح، إذ أن العقوبات الدولية تزيد من الضغوطات المؤدية لإبعاد المستثمرين.

ويشرح هاري تشيلنغروريان، المحلل لدى بنك BNP باريباس أهمية هذه العقبات، بالقول:"إيران بحاجة للشركات الأجنبية والقدرات البشرية والتكنولوجية والمالية التي توفرها، ليس فقط لزيادة الإنتاج والبحث عن حقول نفطية جديدة، إنما أيضاً للحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي وصيانة المحطات القائمة، إذ أن من دون هذه الشركات سيكون التقدم بطيئاً للغاية."

وهكذا، يبدو أنه من تجربة العراق وإيران سيظهر بوضوح أن تمتع بلد ما بفرصة العوم على بحر من النفط شيء، والاستفادة منه لجني الأرباح شيء آخر كليا.

# الإنفاق على التسليح وتأثيراته

حسين علي الحمداني

**تعاني أغلب اقتصاديات الدول سواء الغنية منها أو الفقيرة من مشكل تصاعد نفقات الإنفاق العسكري لدرجة أصبح يستنزف الكثير من الموارد المالية المتحققة للدول.**
**ولعل المتابع لأكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي سيجد أنه تعرض لهزات قوية منذ عام 2007 وحتى يومنا هذا بسبب النفقات العسكرية الكبيرة في حربي أفغانستان والعراق وتكاليفهما الباهظة جدا والتي تركت تداعياتها السلبية على مؤشرات النمو في الاقتصاد الأمريكي وحتى على شعبية الرئيس أوباما.**

ولعل الكثير من خبراء الاقتصاد استبشروا خيرا بانتهاء الحرب الباردة في عقد التسعينيات من القرن الماضي وإنهاء حمى التسليح والنفقات الكثيرة التي كانت تصرف على الجيوش والمعدات، إلا إن هذا لم يدم طويلا بسبب التحديات الجديدة والحروب المتزايدة ما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة ما أعاد الأرقام الكبيرة للإنفاق العسكري أن تأخذ مداها الواسع كما كانت في السابق وأكثر.

وبالتأكيد فأن هنالك عوامل كثيرة تسهم في زيادة الإنفاق العسكري في مقدمتها النظام السياسي واستقراره، وطبيعة العلاقات الدولية والتحالفات العسكرية التي تعقدها الدول مع بعضها البعض أو ضمن منظومة إقليمية.

والعامل الثاني والمهم يتمثل في طبيعة النظم السياسية المحيطة بالبلد ودرجة استقرارها وعلاقاتها مع بعضها البعض ومؤشرات الاستقرار أو الحرب، وإذا ما أخذنا منطقة الشرق الأوسط نجدها قد أنفقت على التسليح في العقد الأخير أكثر مما أنفقته في العقود الماضية، ونلاحظ بأنه ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ باعت الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي أسلحة بقيمة ٣٧ مليار دولار، لكن الصفقة الأحدث والأضخم تمثلت مؤخراً في الصفقة التي أبرمت مع السعودية بقيمة ٦٠ مليار دولار.

وبالتأكيد فأن ارتفاع مبالغ الإنفاق العسكري يعني فيما يعنيه ارتفاع الموارد للبلد خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام الذي جعل دول الخليج العربي قادرة على تخصيص مبالغ طائلة لإعادة تسليح نفسها ضد الأخطار المحتملة في ظل التوترات الكثيرة التي تحدق بالمنطقة وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني والصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن حاجتها الفعلية للتسليح بغية تحقيق أمنها الداخلي، ومن جانب ثان حرص أمريكا على تأمين منابع النفطً وجعلها محمية ضد أية هجمات ممكن أن تتعرض لها وهي بالتالي تحافظ على مصالحها ومصالح شركاتها النفطية أولا وشركتها المنتجة للسلاح ثانيا.

وفي قراءة لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي نجد بأن نصف الإنفاق للأغراض العسكرية جاء من أمريكا في السنوات العشر الأخيرة، خاصة عام ٢٠٠٨ الذي بلغ مجموع الإنفاق العالمي ١٤٦٤ مليار دولار بزيادة ٤٥٪ عن عام ١٩٩٩، وهذا ما يؤكد بأن نهاية الحرب الباردة لم تكن عاملا في تخفيض المبالغ المخصصة للصناعات العسكرية، خاصة وإن بعض دول العالم تعتمد في تأمين وارداتها المالية من تصدير الأسلحة لدول أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتأكيد هنالك ترابط كبير بين الإنفاق العسكري وخطط التنمية ويشير التقرير إلى إن تخصيص ما نسبته ١٪ من الناتج القومي للإنفاق العسكري من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في النمو بنسبة ٠،٧٪ كل خمس سنوات، وإن إنتاج غواصة نووية وصناعتها وتجهيزها يوازي ميزانية التعليم لأكثر من عشرين بلدا في أفريقيا.

وبالتأكيد فأننا حين نطرح هذا الموضوع ذات الأبعاد السياسية والستراتجية والاقتصادية في هذا الوقت إنما نريد أن نؤكد بأن بلدنا العراق كان يخصص ميزانية ضخمة جدا للتسليح قبل عام ٢٠٠٣ برغم الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الشعب العراقي، هذه النفقات أثرت كثيرا على التنمية في البلد لدرجة يصعب تصديقها ولا زالت آثارها شاخصة في حياتنا اليومية وبالتالي فأن عملية تسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقية التي قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار في مرحلتها الأولى والتي تشمل صفقات أسلحة ربما تكون غير متطورة مع أمريكا وأوكرانيا وصربيا وفرنسا، وبالتأكيد فأن هذا سيؤثر كثيرا في تنفيذ خطط التنمية في البلد خاصة ما يتعلق منها بالتعليم والصحة وقطاع الكهرباء، وبالتالي فأن المواطن العراقي يريد أن لا تنتقل حمى تسليح الجيوش إلى العراق على الأقل في المرحلة الحالية والتي تتطلب تسخير جميع الموارد المتحققة للبلد في استكمال البنى التحتية، خاصة وأن العراق يتجه بصورة سريعة لأن يكون عنصرا إيجابيا في محيطه الإقليمي وعاملا مهما من عوامل استقرار المنطقة في السنوات والعقود القادمة، وبالتالي فأن الاقتصاد العراقي لا يحتمل نفقات عسكرية تستقطع من الموازنة العامة على حساب نفقات الخدمات المهمة والتي يحتاجها المواطن العراقي بشكل يومي وبالتالي فلا عسكرة للاقتصاد العراقي.

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة - الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# قمة العشرين.. ترحيل الأزمات

إيمان محسن جاسم

**قمة العشرين الأخيرة في سيئول التي ناقشت قضايا عدة من أخطرها قضية حرب العملات التي يخشى البعض اندلاعها، خاصة وإن محور الانتقادات وجهت للولايات المتحدة الأمريكية منذ أن قام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بضخ 600 مليار دولار من السيولة من اجل إنعاش الاقتصاد قبيل انعقاد القمة بأسبوع وهذا ما اثأر مخاوف شركاء أمريكا من انخفاض قيمة الدولار وانعكاسات ذلك على دول عدة.**

ومع كل هذا فأن قمة العشرين في سيئول لم تصل إلى نتائج وقرارات بقدر ما وصلت إلى توجيه دعوات ليس إلا وسط إصرار من الصين على عدم رفع قيمة عملتها (اليوان) تماشيا مع السوق كما أكد ذلك الرئيس الأميركي أوباما حين طالب الصين بإتباع سياسة رفع قيمة عملتها، وهذا ما رفضته بكين بشدة، ومع هذا فإن البيان الاختتامي للقمة الذي تعهد بعدم نشوب حرب العملات، إلا إن هذا التعهد ليس كافيا لتجنب أزمة عالمية اقتصادية جديدة قد تؤثر على مجموعة العشرين فقط، بل تتعداها لدول عدة واقتصاديات ناشئة لا زالت تحبو، خاصة وأن قادة القمة فشلوا في تحديد آليات من شأنها كثف الاختلال في الميزان التجاري بين الفائض والعجز للدول وبالتالي وجدوا الحل بترحيل هذه القضية إلى القمة القادمة في باريس ضمن ما يعرف بتوافقات الحد الأدنى في هذه القمة. وعلى ما يبدو فأن تأثيرات الأزمة العالمية قد أصابت الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير وسط إنفاق عسكري كبير في حربي أفغانستان والعراق، يقابله استقرار في اقتصاديات دول آسيا وفي مقدمتها الصين التي استطاعت جذب رؤوس أموال كثيرة في السنوات الأخيرة، ساهمت بشكل مباشر في دفع عجلة الاقتصاد الصيني وجعله ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي على ما يبدو إنها تعيش قلقاً كبيراً من تنامي قدرات (التنين).

ويعرف الجميع بأن مجموعة العشرين أنشئت بناءً على مبادرة من مجموعة السبع عام ١٩٩٩ لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة كالصين والبرازيل والمكسيك، لمناقشة الموضوعات الرئيسة التي تهم الاقتصاد العالمي.وتعد المجموعة منتدى غير رسمي يهدف إلى تعزيز الحوار البنّاء بين الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة خاصة في ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الدولي.

ونلاحظ هنا بأن الصين التي كانت دولة ذات اقتصاد ناشئ قبل عقد من الزمن، تتصدر الآن الواجهة الرئيسة لمجموعة العشرين، وهذا يعني نجاح الاقتصاد الصيني في فترة زمنية قياسية لا تتعدى العشر سنوات، هذه السنوات كانت كافية لجذب الكثير من الاستثمارات الخارجية لهذا البلد الذي يعد الآن أكبر مصدّر للسلع والبضائع. وبالتزامن مع هذه القمة أعلنت الهند بأن صادراتها قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ التي تنتهي في آذار المقبل وإن العجز التجاري لثالث أكبر اقتصاد في آسيا لن يتجاوز ١٣٥ مليار، وهذا يعني زيادة الواردات بنسبة ٦،٨٪ عما كان في السنة المالية الماضية وسط إخفاق كبير للكثير من الدول الأخرى، وهذا ما يؤكد للمتابع والمحلل بأن التجارب الاقتصادية الآسيوية أكثر نجاعة من غيرها ليس في إيجاد الحلول المناسبة للأزمات فقط، بل وحتى التكيف معها ومحاولة تجنب أضرارها بما يؤمن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتصاعد النمو حتى وأن كان بشكل بطيء مع المحافظة على رؤوس الأموال وعدم التفريط بالأيدي العاملة التي تعد في آسيا هي الأرخص في كل العالم، وهذا ما يدفع بالكثير من المستثمرين للتوجه للأسواق الآسيوية وفي مقدمتها الصين والهند. وقد تجلت هذه الرؤية في عرض الرئيس الصيني هو جينتاو خطة لضمان نمو اقتصادي عالمي قوي، وتدعو الخطة المؤلفة من أربع نقاط إلى تجارة مفتوحة وتنمية منسقة، كما تدعو إلى إصلاح النظام المالي العالمي وتقليص فجوة النمو على صعيد العالم. وهذه هي أحد أهم الركائز التي نهض بموجبها الاقتصاد الصيني وبالتالي فإن الكثير من الدول ربما ستحذو حذو بكين في هذا الميدان.

وما يهمنا نحن من قمة العشرين أن يبتعد قادة هذه الدول عن منطق البحث عن فرصهم وفرص بلدانهم على حساب الدول الأخرى التي لا تزال مرهونة بجاذباتهم، خاصة وأن هذه الدول تمثل ركيزة مهمة في الاقتصاد العالمي وإن أية أزمة اقتصادية تلم بها ستؤثر بشكل كبير جدا على كل دول العالم التي باتت تشعر بمخاطر الحروب الاقتصادية التي تنتشر كالأنفلونزا بسرعة الريح وتكون نتائجها كارثية.

# الاقتصاد والإصلاحات السياسية

ميعاد الطائي

**من الضروري جدا أن يعي السياسي العراقي أن الاقتصاد هو ركن مهم وعامل أكثر أهمية في بروز النخب السياسية القادرة على دفع عجلة الاقتصاد الوطني للأمام، خاصة إذا ما أدركنا بان البرامج الانتخابية لمعظم الحكومات الديمقراطية في العالم تعتمد الإصلاحات الاقتصادية في كسب أصوات الناخبين لصالحها .وخير مثال على ذلك إن البرنامج الانتخابي للرئيس الأميركي أوباما عام 2008 كان قائما على محاور اقتصادية استطاع أن يكسب بها الناخب الأمريكي .**

وبمجرد تغيير موازين القوى في الانتخابات النصفية في أمريكا وخسارة اوباما لأغلبيته التي كان يعتمد عليها نتيجة لسوء إدارته للملف الاقتصادي وخاصة في مجال خطط الإنفاق وإنعاش السوق الأمريكي والحد من البطالة نجد انه توجه فورا لمعالجة المصاعب الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي وبدأ بجولته للدول الآسيوية كونها السوق المناسبة للصناعات الأمريكية حيث يسعى لزيادة الصادرات الأمريكية لهذه الدول الأمر الذي يساعد على إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل للعاطلين .

كل هذا يعكس لنا تأثير العامل الاقتصادي على سياسات الدول والحكومات، وإذا ما أردنا أن نتحدث عن الاقتصاد العراقي فمن الطبيعي أن نكتشف ان الحكومة العراقية الجديدة ستواجه تحديات اقتصادية كبيرة وملفات اقتصادية عالقة بحاجة للمعالجة إضافة إلى الملف الأمني الذي له تأثير مباشر على الملف الاقتصادي .

ولقد التقت آراء الكثير من الشخصيات والمنظمات الدولية بوجود هذه التحديات، وجاءت توقعات ميلكرت مطابقة للتوقعات التي أطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما بعيد الإعلان عن نتائج الانتخابات العراقية، والتي توقع فيها أن يشهد العراق مرحلة مقبلة صعبة للغاية، إلا انه توقع أيضا أن يتمكن العراق من تجاوزها.

ومن المؤكد إن مهمة رئيس الحكومة الجديدة لن تكن سهلة لذلك ينبغي على جميع الكتل المشاركة في الحكومة التعاون في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي فشلت التشريعات السابقة في التصدي والقضاء على الكثير منها .

ومن أهم تلك التحديات ظاهرة البطالة التي لم تتمكن التشريعات من معالجتها عبر السنوات الماضية . ووفق دراسة وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٥ أشارت في تقريرها عن البطالة في العراق بان نسبة البطالة تبلغ ٣٨ ٪ من جحم القوى القادرة على العمل . وهكذا بقي العاطلون عن العمل في العراق يتطلعون لولادة مجلس الخدمة المدني الاتحادي الذي وعد البرلمان السابق بتشريعه منذ أكثر من عام لكنه لم يقر بعد أن دخلت قضية البطالة والقضاء عليها ضمن الصراع بين القوى السياسية، حيث قدمت الحكومة السابقة ١١٥ ألف درجة وظيفية شاغرة إلى مجلس النواب السابق من اجل المصادقة على تعيينها وتوزيعها على الوزارات والمؤسسات كافة مطلع العام الحالي ولم تحظ هذه الخطوة بتأييد بعض الجهات السياسية في المجلس والتي أكدت إن التعيين يجب أن يتم عبر مجلس الخدمة الاتحادي، فيما عده البعض آنذاك بأنه قرار سياسي.

على كل حال فان عدم تشكيل هذا المجلس جعل العراق يفتقد إلى آلية تعين وتوزيع الموظفين في الدوائر الحكومية وان منع التوظيف في دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية قد تسبب بآثار سلبية أضرت بالوضع الاقتصادي، لذلك يجب ان يدار ملف التوظيف الحكومي بشكل دقيق بعيدا عن التأثيرات الحزبية و الصراعات السياسية، خاصة في ظل عدم نجاح الحلول البديلة كالعقود المؤقتة في حل المشكلة، لذلك يتوجب على البرلمان الجديد الشروع في النظر في هذه القضايا المهمة والإسراع في وضع التشريعات لها.

ومن جانب آخر على الحكومة الجديدة إن تدرك إن الفساد الإداري والمالي يعد من ابرز المعوقات التي وقفت في طريق تنفيذ مشاريع الإصلاح الاقتصادي ومن اجل ذلك لا بد من وضع الحلول المناسبة لهذه الملفات من خلال تطوير دور الرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل دور الهيئات المسؤولة عن هذا الجانب كهيئة النزاهة إضافة إلى دور مهم للقانون و القضاء لمحاسبة المسؤولين الفاسدين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ان الحكومة الجديدة بامكانها تجاوز الكثير من مشاكل الفساد الإداري عبر اختيار الأشخاص الأكفاء لشغل المناصب المهمة واستغلال العناصر الكفوءة والنزيهة التي ممكن أن تسخر امكاناتها في محاربة الفساد والقضاء عليه.

من هنا يمكننا أن نقول إن الكثير من المعوقات ما زالت عالقة و تقف أمام تطوير الاقتصاد العراقي وتحتاج المعالجة من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية القادمتين منها الكهرباء وأزمة السكن والفقر والبطالة إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية المعقدة في دوائر الدولة التي تؤخر قيام مشاريع الاستثمار الجديدة التي يأمل العراق في ان تسهم في حل الكثير من مشاكله، وعلى السياسيين إذا أرادوا أن يحافظوا على رصيدهم الذي أوصلهم إلى مناصبهم ان يعملوا على إزالة هذه المعوقات وتطوير الاقتصاد العراقي نحو الأفضل.

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة -الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

# رئيس هيئة استثمار محافظة بغداد لـ(المدى الاقتصادي): تركيزنا ينصب على تنفيذ مشاريع الإسكان خلال العام المقبل

**أجرى المقابلة / احمد عبد ربه**

يعد الاستثمار من الركائز المهمة للنهوض بالواقع الاقتصادي الذي تعاني منه الدول مثل البطالة وسوء استخدام الثروات وغيرها، ولمدينة بغداد خصوصية في العملية الاستثمارية، ما جعلها محط أنظار المستثمرين على اختلاف مشاربهم.

(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي بشأن آفاق الاستثمار والمعوقات التي تعتري عمل الهيئة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

***ما طبيعة الخريطة الاستثمارية للمشاريع في محافظة بغداد؟**

-سعت الهيئة ومنذ تأسيسها منتصف من عام٢٠٠٩ على جلب كل المعلومات الكاملة من الجهات القطاعية لان الخطة الاستثمارية تقوم على أساس احتياجات هذه الجهات، فشكلنا فريقاً للعمل مع الوزارات كافة ذات العلاقة وخاصة وزارات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم العالي والتربية، فتكونت لدينا مجموعة من البيانات ومدى احتياج الوزارات الى المشاريع، فعلى سبيل المثال تم تزويدنا من وزارة الصحة بوجود عجز بحدود عشرين الف سرير وهذا يحتاج الى عدد من المستشفيات لتستوعب هذا العجز، وكذلك المشاريع الصحية للمستشفيات التخصصية والصناعات الدوائية، و في مجال الصناعات الغذائية والتعليم فهناك خطة لانشاء اربع جامعات كبيرة في بغداد، اما عن مجال الإسكان الذي نوليه أهمية كبيرة فان هذا القطاع حاجة العراق منه الى ثلاثة ملايين ونصف المليون وحده سكنيه وحاجة بغداد بالخصوص تقدر بمليون وحدة سكنية. فبعد وضع الخارطة الاستثمارية اتجهنا الى موضوع وضع الخريطة الاستثمارية على الارض بدأنا باجراءات تخص مالكي الأراضي وهم وزارة المالية وأمانة بغداد ووزارة البلديات لذلك تم تخصيص عدد من الأراضي لانشاء الوحدات السكنية، ومنها مشروع معسكر الرشيد بواقع ٦٥الف وحدة سكنية ومشروع مدينة المستقبل بواقع ٣٥الف وحدة سكنية وهنالك مشاريع أخرى منحتها هيئة استثمار بغداد إجازات استثمارية، فمنحت ١٥ أجازة استثمارية لانشاء ٢٣ الف وحدة سكنية جزء من هذه الاراضي تم تسليمها الى المستثمرين وألان هي في مرحلة إعداد المخططات الهندسية وجدول الكميات ودراسة الجدوى ألاقتصادية المتكاملة لهذه المشاريع وهنالك مشاريع تتعلق بالقطاعات الخدمية و التجارية وكل هذا وفق بيانات معدة من الجهات القطاعية ومن جانب اخر طلبنا من الوزارات في هذا العام، تزويدنا ببيانات عن المشاريع المطلوبة والتي لم تستطع الوزارة انجازها من ميزانيتها الخاصة المعدة لها من قبل وزارة المالية لان اغلب الوزارات ميزانيتها تشغلية فالميزانية بالنسبة للمشاريع الخدمية قليلة نسبة الى الاحتياج العالي لأغلب الوزارات وعلى ضوء هذا بدأنا نعمل ونستقطب المستثمرين من جميع دول العالم فالغاية من قانون الاستثمار هو هدف رئيسي لان معظم دول الجوار بنيت بالكامل من خلال الاستثمار وزج القطاع الخاص المحلي مع الدولة بمعنى يكون هنالك دور كبير للقطاع الخاص وهذا بحد ذاته يعطينا فوائد ايجابية فمن خلال الاستثمار سوف ننقل التكنولوجيا الحديثة الى العراق وكذلك موضوع القضاء على البطالة وتنمية الموارد البشرية وهذه كلها من العوامل التي نعمل على تحقيقها في هيئة استثمار بغداد.

***هل أن هيئة استثمار بغداد تتبنى مشاريع ستراتيجية كبيرة؟**

-ان عمر هيئة استثمار بغداد لا يتجاوز السنة والنصف، لذلك بدأنا بالعمل على المشاريع الصغيرة ومنها مشروع منطقة البلديات ولدينا مصنع لصناعة القوالب الكونكريتية يعمل ومن الممكن زيادة الإنتاج فيه وهنالك مشاريع تم انجازها بنسبة ٩٠٪لكن هذا ليس في مستوى الطموح فالتجربة جديدة وبعض المستثمرين لديهم هواجس، اما عن المشاريع الكبيرة فهنالك بعض الاجراءات يجب ان تنتهي، مثلاً معسكر الرشيد تمت احالته لكن بقيت تبعات يجب ان يقوم بها المستثمر على الأقل يحتاج أكثر من سنة لاعداد المخططات لمثل هكذا مشاريع.

فنحن كهيئة نعد ان اهم مرحلة في المشروع هي التخطيط حيث وصل عدد الاجازات التي تم منحها الى المستثمرين بحدود ٧٠ أجازة استثماريه والقيمة الاجمالية لهذه المشاريع زهاء (ثلاثة مليارات و٣٠٠مليون دولار) مقسمه على ١٥ مشروعاً سكنياً و١٥ مشروعاً سياحياً و٤مشاريع صحية و٩ مشاريع صناعية ومشاريع أخرى مختلفة في القطاعات كافة بعد منح الاجازة الاستثمارية نعطي المفتاح الرئيسي الى المستثمر لكي يباشر في استحصال الموافقات الأخرى فالاجازة عندما تمنح للمستثمر يكون قد وضع المشروع على المسار الصحيح فعليه ان يبدأ لكن هنالك بعض البيروقراطية في مسألة تسليم الاراضي وهنالك تأخير بسبب الاجراءات الروتينية فالبلد حديث على الاستثمار في السابق كانت مؤسساتنا تتعامل مع المستثمر بصورة غير لائقة لكن بفضل التطور الكبير الذي طرأ على جميع الاصعدة ساعدت على تقدم عجلة الاستثمار الى الامام لكن كل شي يبدأ من البداية يجب ان يأخذ فترة طويلة لانجازه، فالبلدان التي بدأت بالاستثمار تأخرت كثيراً ونأخذ على سبيل المثال مصر فقد سن قانون الاستثمار فيها في سنة ١٩٧١لكن بدأ البناء فيها بشكل تدريجي عام ١٩٩٨ اما إقليم كردستان فقد وضع قانون الاستثمار فيها عام ١٩٩٩ ونهض العمران عام ٢٠٠٦ فهدفنا أن نبدأ من حيث ما انتهى الآخرون لكي لا نقع في الأخطاء التي وقعت بها الدول التي سبقتنا في الاستثمار، اما الان فمعظم المشاريع ألعملاقة هي في مرحلة اعداد التصاميم النهائية لانطلاق العمل وان شاء الله سوف نشهد في العام المقبل ثورة عمرانية هائلة.

***كيف تقيمون مستوى الإنجاز في أمانة بغداد ومجلس المحافظة في ما يتعلق بالاستثمار تحديداً؟**

-أن هيئة استثمار بغداد تخضع في عملها إلى الرقابة من قبل مجلس المحافظة فهنالك عمل تنسيقي عال مع مجلس المحافظة وكذلك مع أمانة بغداد، و قبل أيام قلائل كان لدينا اجتماع مع أمين بغداد تم التعاقد على ١٥ مشروعاً من أصل ٢٥ مشروعاً لان بعض المستثمرين يتأخرون في مرحلة التعاقد لأسباب تخص تسعيرة الأراضي فهناك آلية قديمة مازال العمل بها فهيئة الاستثمار تسعى إلى التنسيق العالي مع جميع القطاعات ومن دون تقاطع فنحن نأخذ من أمانة بغداد ألفرصة الاستثمارية ونرشح لها المستثمر ونمنحه الاجازة الاستثمارية من اجل أجراء التعاقد والمتابعة ومراقبة المشروع في المرحلة اللاحقة أما مجلس ألمحافظة فهو بدوره داعم لهيئة استثمار بغداد بكل امكاناته دائما نحن نطرح العقبات وبالخصوص يسعى مكتب الإعمار ومكتب التخطيط الستراتيجي في مجلس ألمحافظة لحل الاشكاليات.

***هل أن المشاريع التي تتضمنها خطة 2011 تركز على الجانب الخدمي أم على الجانب الإعماري، وما هي الآلية المعمول بها الان؟**

-العراق يحتاج الى كل شيء فالظروف التي مر بها البلد خلال الحقبة الماضية، والحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية السابقة على العراق وأحداث ما بعد عام ٢٠٠٣اوجدت دماراً كبيراً في واقع البنى التحتية وبالخصوص البناء والإعمار ونحن نركز الان على العجز الحاصل في مجال الاسكان للوصول الى مرحلة متقدمة في انشاء الوحدات السكنية ولدينا الان تنسيق

مع الهيئة الوطنية للاستثمار للبدء بمشروع المليون وحدة سكنية للقيام بأنشاء ٢٢٤الف وحدة يعد هذا المشروع وطنياً لذلك قمنا بتهيئة مجموعة من الأراضي ونسعى الى المباشرة بهذا المشروع وهنالك مجموعة من الشركات أرسلتها الهيئة ألوطنية للاستثمار ومنها شركة صينية وتركية وشركات عربية ومن المحتمل ان يرتفع العدد الى ٣٠٠الف وحدة سكنية. أما عن الآلية المعمول بها الان فمجلس محافظة بغداد لديه جناحان للعمل الأول هو الجناح التنفيذي المتمثل بالمحافظة أما الجناح الآخر فهو هيئة استثمار محافظة بغداد فتعمل الهيئة على تنفيذ المشاريع الخدمية من ميزانيتها الاستثمارية والتي لا ترتقي الى المستوى المطلوب ولا تغطي العجز الموجود في العاصمة لذلك وضعت هيئة استثمار بغداد خطة تعتمد بشكل كامل على المستثمر فالهيئة ليست لديها اموال فهي تعمل جنباً الى جنب مع المستثمرين من اجل تذليل العقبات التي تقف امامهم من الجهات الاخرى.

***كيف تعلقون على التجاذبات التي حدثت بين مجلس المحافظة والهيئة ألوطنية للاستثمار؟**

-نحن ضد التجاذبات والخصومات لانها لا تخدم العملية الاستثمارية ونرحب بالعمل في فريق واحد ونعمل سوية لنهوض بالواقع الاستثماري، واذا كان هنالك تلكؤ يجب ان يحل في طاولة مستديرة، فحسب معلوماتي لا يوجد تقصير من الطرفين لان كل جهة لها رؤيتها وتصورها، مجلس المحافظة له الحق الكبير لكنه لم يطلع على كل التفاصيل التي تعمل بها الهيئة الوطنية فهي تعاني من معوقات كبيرة لم يكن الذنب لا للهيئة الوطنية ولا لهيئة استثمار بغداد المعوق الرئسي عند الجهات المالكة لأراضي فالأسعار المعمول بها تكلف المستثمر أرقاماً كبيرة وخصوصاً في مسألة البيع ومسألة الإيجار ونحن ننتظر المسودة التي سوف تصدر من الهيئة الوطنية للاستثمار فبصدورها سوف تحل جميع الاشكالات والمساجلات وسوء الفهم بين المجلس والهيئة ولا يوجد لهيئة استثمار بغداد تجاذبات مع أي هيئة أخرى كمجلس المحافظة أو امانة بغداد.. وان كانت هنالك امور صغيرة نسعى لحلها من دون تشنجات.

***ما سبب عزوف الشركات الاستثمارية العربية والعالمية عن الدخول في سوق العمل ببغداد؟**

-بالرغم من الظروف التي مرت بها بغداد في السابق حيث كانت مناطق كبيرة تحت سيطرة الإرهاب ولكن الان فرضت الحكومة سيطرتها على كل المناطق، دعا هذا التغير الملموس في الوضع الأمني معظم الشركات العالمية ان تبدي رغبتها بالاستثمار في العراق فالوضع الأمني مستقر وان حصلت بعض الخروقات فلا توثر على العملية الاستثمارية فنحن في الهيئة نقدم كل الدعم الكامل للمستثمر فبعد الزيارات الدورية للشركات ولتجولنا في معظم مناطق بغداد اعلنوا عن رغبتهم بالاستثمار في العراق عموماً وبغداد خصوصاً ونحن ضد الرأي القائل بأن الشركات العالمية لا ترغب بالدخول في سوق العمل ببغداد.

***هل أن تأخر تشكيل الحكومة اثر على عمل هيئة استثمار بغداد؟**

-إن تأخير تشكيل الحكومة له تأثير نسبي على عمل الهيئة فبعض الشركات وخصوصاً الكبرى تخشى ان يحصل تغيير ينعكس سلباً على عملها ولكن اغلب الشركات قد زارت العراق واطلعت على الواقع الموجود فالسلطات مقسمة والحكومة المركزية واحدة فالسلطة المحلية تعمل مع المستثمر بكل صلاحياتها.

***هل أن للقمة العربية التي من المؤمل أن تعقد في بغداد لها أبعاد ايجابية على الحركة الاستثمارية؟**

-كما تعرفون هنالك حملة إعلامية شرسة على العراق فالوضع الديمقراطي الذي حصل به قد لا يروق الى بعض دول الجوار فمعظم الذين هم في الخارج يتصورون بان العراق يحترق لكنه عكس هذا تماماً فاستضافة بغداد للقمة العربية وحضور زعماء العرب يعد دعماً للاستثمار و دعماً للشعب العراقي إضافة الى ذلك عودة العراق الى حاضنته ومحيطه العربي و سوف يعطي الى القادة العرب الضوء الأخضر من اجل التعامل بشكل جدي مع ملفات العراق والحقيقة هنالك غياب للدول العربية في العراق ماعدا الإمارات والأردن ومصر ونأمل بعد القمة العربية ان يكون العراق حاضناً لكل الشركات العربية.

**إن دعوى وزير مالية البرازيل، كما يقول ولتر مولانو في مقاله هذا، بأن الأرض كانت أسيرة حرب عملات قديمة هو انعكاس للألم الذي تعانيه بلدان أسواق ناهضة كثيرة وهي تقاسي من نتائج سياسات النقد والصرف الأجنبي المتبعة الآن من الصين، وأوروبا والولايات المتحدة، وأكثر البلدان تأثراً بذلك هي البرازيل وجنوب أفريقيا، مع ما شهدته سابقاً من تقييم بنسبة 37 بالمئة لعملتها منذ نهاية عام 2008، وقد أدت محاولات تجميد تقييم الريل Rea l، من خلال تدخل المصرف المركزي، إلى تكديس حاد للاحتياطيات العالمية ـ تجاوزت مؤخراً علامة الـ275 بليون دولار، وهذا هو السبب في أن برازيليا تهدد بفرض ضريبة جديدة على استثمارات الدخل الثابت القصير الأمد.**

# أميـركا اللاتينيـة وحرب العمـلات العالمية

**ترجمة وإعداد/ عادل العامل**

**لوم غير عادل**

وبطبيعة الحال، فإن من غير العادل أن تضع البرازيل كل اللوم على مكان آخر، فبرامج استثمارات البلد الهائلة، مثل عرض أسهم الـ ٧٠ بليون دولار الراهن العائد لبيتروبراس وقرار سينوبيك بدفع ٧،١ بليون دولار كدعم بنسبة ٤٠ بالمئة لعمليات ريبسول بعيداً عن الشاطئ هما العاملان الرئيسان اللذان يدفعان بالعملة إلى أعلى، والأكثر من هذا، أن الريل البرازيلي ليس العملة السوقية الناهضة الوحيدة التي تزيد قيمتها، فإعادة توزيع الأسهم التجارية العالمية إلى الـ BRICS تدفع بكل عملات السوق الناهضة الرئيسة تقريباً إلى أعلى، والروبل الروسي، والروبية الأندونوسية، والسول البيروي هي بعض العملات التي ترتفع قيمتها.

والتأثيرات الحقيقية لتقييم العملة تبينها تحليلات تعادل القوة الشرائية، مثل فهرس مجلة الإكونومست للحاسوب الكبير Big Mac، وقد ألقى أحدث تقرير الضوء على خسارة التنافسية التي تشعر بها الكثير من اقتصادات السوق الناهضة، فالريل البرازيلي، مثلاً، تُضخَّم قيمته الآن مقابل الدولار بنسبة ٣١ بالمئة، أما البيزو الكولومبي، فهو أغلى من الدولار بنسبة ١٨ بالمئة والليرة التركية بنسبة ٤ بالمئة.

**المكسيك وبنيتها التحتية**

وعلى كل حال، فما كل بلدان السوق الناهضة قد عانت من المصير نفسه، والبيزو المكسيكي هو الخارجي الرئيس في نصف الكرة الغربي، فقد هبط بنسبة ٢٦ بالمئة مقابل الدولار على مدى مسار السنتين الأخيرتين، وكان لتأثيرات التباطؤ في الولايات المتحدة، إلى جنب الصورة السلبية التي خلقها تصاعد العنف المتّصل بالمخدرات، دورها المفسد لجاذبية البيزو المكسيكي، وتأثيرات انخفاض القيمة على أسعار المكسيك النسبية يعرضها مرة أخرى (فهرس الحاسوب الكبير)، الذي يُظهرها متدنية القيمة مقارنةً بالدولار بنسبة ٣٣ بالمئة، وهذا يجعل البيزو المكسيكي أرخص عملة في أميركا اللاتينية من بين الأكثر تنافسيةً في الأسواق الناهضة، كما أن ذلك يتركه موازَنا للتقييم إلى درجة مهمة، حين يتنوع الاقتصاد إلى أسواق جديدة ويبدأ اقتصاد الولايات المتحدة بإبداء علامات الحياة.

وبالرغم من كون الصادرات الصينية إلى المكسيك في ارتفاع، فقد كان هناك تلكّؤ في الصادرات المكسيكية إلى الصين، وإحدى المشكلات الكبيرة هي البنية التحتية، وفي الوقت الذي تزخر فيه المكسيك بالسلع، مثل المعادن، الزراعة والطاقة، التي يسعى إليها الصينيون بفعالية ، فإن معظم البنية التحتية للنقل في البلاد، كالطرق والسكك الحديد، موجّهة من الشمال إلى الجنوب، كما أن موانئ المكسيك الباسفيكية ضحلة ومتخلفة، ولحسن الحظ، فإن المبادرات الكبيرة العديدة لتحديث البنية التحتية للبلد آخذة أخيراً في إعطاء ثمارها، وسترى المكسيك قريباً تحسناً بارزاً في تدفقات التجارة الآسيوية التي ستؤدي إلى تثمين العملة.

**سابقة تاريخية**

ان ادعاء وزير المالية مانتيغا عن حرب عملات متواصلة أمر يذكّرنا بشدة بسياسات الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي آخر مرة اضطرب فيها الاقتصاد العالمي، حيث أدت سلسلة من هبوط قيمة العملة عبر أوروبا، وخاصةً المارك الألماني والفرنك الفرنسي، إلى جنب التقييدات الحادة في التجارة، إلى تعميم الركود في الولايات المتحدة وأوروبا وتحويله إلى كساد عالمي.

والآن، فإن حكومات بلدان السوق الناهضة تقوم باتهامات مماثلة، وهناك جولة أخرى من التسهيل الكمّي للاحتياطي الفيدرالي تدفع بالدولار للانخفاض، وفي الوقت نفسه، يستمر المصرف المركزي الأوروبي قي المحافظة على معدلات فائدة منخفضة جداً، وفي غضون ذلك، لا يقوم الصينيون بأية خطوات لجعل عملتها اليوان تزداد قيمةً، وكنتيجة لهذا، فإن عملات سوق ناهضة كثيرة في حالة ارتفاع، وهذا يؤدي إلى تدهور في توازنات حساب العملة.

ولحسن الحظ، فإن معظم تدفقات الرأسمال مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتبقى التدفقات المضاربية speculative القصيرة الأمد محدودة، ومع هذا، فإن تقييماً إضافياً لعملات السوق الناهضة سيكون اتجاهاً سوف يستمر لبعض الوقت.

**عن/ Latin Business Chronicle**

الاقتصادي | العدد (1968) السنة الثامنة - الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

المرصد الاقتصادي

# هل خضع تغليف مباني بغداد بالاليكوبند لدراسة الجدوى الاقتصادية؟

**بغداد/ محمد ساهي**

شهدت المباني العامة والتجارية، بل وحتى واجهات المنازل في مدينة بغداد وباقي المدن ظاهرة تغليف واجهاتها، التي هي عبارة عن غلافين من الألمنيوم مع طبقة عازلة ويصف البعض هذه الحملة المحمومة بالمشروع الحديث داخل العراق والذي بدأ يلقى رواجاً من المسؤولين الحكوميين وكذلك اصحاب البنايات وأبرز البنايات الحكومية التي تم تغليفها بالأليكوبند واجهة مبنى محافظة بغداد في الصالحية وبنايات حكومية أخرى مثل المصارف والمستشفيات والدوائر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أن التغليف بالأليكوبند يمثل الحل الأمثل لما تعرضت له واجهات المباني من تآكل وتشققات بسبب تقادم الزمان عليها والرطوبة وعوامل المناخ من امطار وحرارة وأتربة كذلك الاهتزازات جراء التفجيرات الارهابية التي ضربت بغداد والمدن العراقية الأخرى وأيضاً الحروب الكثيرة التي مرت على البلد منذ عام ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣؟

وقديماً قيل ومازال الجيل الجديد يستذكره عند بعض المواقف (لا يصلح العطار ما افسده الدهر) فهل يصلح الأليكوبند ما تعرضت له البنايات من تخريب وتهرئ وتشققات؟ وهل ان معدن الأليكوبند يحتوي على درجة متانة ومقاومة تستمر لعشرات السنين أم أنه مادة تجارية كان الهم الأكبر لمصنعيها الربح التجاري على حساب الجودة والمتانة؟ والملاحظ على التصاميم التي يتم تغليف مادة الأليكوبند أنها تخلو من اللمسات التراثية أو الإسلامية فالتغليف يتم بطريقة القطعة وتطغى عليه الألوان البراقة على حساب اللمسات الفنية الجمالية.

يقول أحد المهندسين العراقيين العاملين في مجال تصاميم البناء والمعمار:"اني أتساءل اذا أردنا المحافظة على عراقة وأصالة وتأريخ وتراث بغداد السلام، فلماذا لا تتم الاستعانة بالعقول والكفاءات العراقية المبدعة مثل الخبيرة العالمية زها حديد والنحات محمد غني حكمت ورفعة الجادرجي من أجل تصميم البنايات والصروح الخدمية والفنية والحكومية وبما لا يتعارض مع لمسات الحضارة والتأريخ والتراث؟

لماذا نلجأ إلى الحلول الترقيعية المؤقتة والتي سرعان ما تتساقط كما تتساقط أوراق الخريف، علما ان ملايين الدولارات تنفق لتغليف البنايات؟"فهل كان التغليف خاضعاً لدراسة الجدوى الاقتصادية ام ان الامر يتم وفق رواج وشيوع الاستخدام والتقليد في الهندسة المدنية للمباني؟

تقول المهندسة زينب صبري المشرفة على مشروع تغليف احدى البنايات الحكومية وهي من الشركة المنفذة للمشروع (شركة الندرة): ان تكلفة التغليف بلغت مليارين وسبعمئة وخمسة وثلاثين مليون دينار عراقي، وهو مبلغ كبير يكفي لبناء مدارس عدة أو مستوصف صحي في قرى وأرياف العراق."وتضيف المهندسة:"ان أفضل الخبرات الموجودة في المنطقة المتخصصة بهذا النوع من التغليف توجد في دبي ولبنان وان الشركة تعرض تصاميم عدة على الجهات ذات العلاقة ويتم اختيار أحدها."وتدافع المهندسة زينب صبري عن التغليف بالأليكوبند"والعهدة على القائل":"ان التغليف بالأليكوبند يعد من أفضل الواجهات المستعملة في تغليف المباني لما تتميز به من مواصفات مثل القابلية على تحمل الظروف المناخية المختلفة من حرارة الشمس واشعتها كما ان هذه المادة لا تتعرض للتآكل مع مرور الزمن اضافة إلى حفاظها على الألوان وتمتاز بسرعة الانجاز والتنفيذ ورخص الثمن!! وطول عمرها وسهولة صيانتها وتنظيفها بواسطة الماء فقط."وهذا الكلام على ذمة المهندسة زينب صبري اذ لم تقدم أي مؤسسة عراقية متخصصة شهادة اشادة بالتغليف بالأليكوبند وعلى جهاز"التقييس والسيطرة النوعية"تقع المسؤولية قول الكلمة الفصل (قبل ان يقع الفأس بالرأس) كما يقولون.

وتواصل المهندسة زينب صبري كلامها بالقول:"ان المناشئ الموجودة حالياً في الأسواق العراقية هي مناشئ صينية وتركية وتختلف درجة الجودة وحسب النوعية. وان نجاح عملية التغليف يعتمد على أمرين الأول التصميم الناجح الذي يسهم بانجاح المشروع وكفاءة الملاك الفني وذلك ينعكس على العمل ويظهر التغليف بمظهر جميل وجيد."وتختتم المهندسة كلامها بالقول:"أتوقع ان تشهد الأشهر المقبلة اقبالاً كبيراً على هذا النوع من التغليف من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية كون العراق سوف يحتضن القمة العربية القادمة واعتبار بغداد عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠١٣."

الجدير بالذكر ان التغليف بالأليكوبند بدأ في كردستان العراق وبدأ يغزو المباني العراقية مؤخرا، وللتعرف أكثر على انطباعات أصحاب المباني والمحال التجارية المغلفة بالأليكوبند، كانت هذه الآراء:

يقول عبد السادة رحيم (ابو حيدر) وهو يمتلك محل تصوير الأخوين في ساحة التحرير عن التغليف بالأليكوبند:"لقد قالوا لنا ان الأليكوبند مقاوم للمناخ وذو متانة ولا يتأثر الا بالصدمات الخارجية كالخدوش ويتم تثبيته على هيكل حديدي بواسطة (الدريل) او عمل (الفريمات) ولا يدخل الجص أو الأسمنت في عملية التثبيت ويستخدم لتغطية العيوب والشوائب في الجدران الداخلية للمحل."وعن تكلفة العمل قال:"ان تكلفة المتر الواحد من الأليكوبند النوعي تكلف ١٠٠ دولار مع العمل وتكلفة المتر الواحد من الأليكوبند الصيني ٧٥ دولار وسمك الأليكوبند ٣ ملم والقطعة الواحدة تبلغ مساحتها ما بين ٢٢٠ سم × ١٢٠ سم."ويضيف أبو حيدر:"مر عام واحد على تغليف المحل بالأليكوبند ومازال بريقه ومتانته واضحة و لا أعلم هل ستستمر سنوات أخرى أم لا؟"وبشأن ألوان الأليكوبند وانواع التصميم قال أبو حيدر:"هنالك مختلف الألوان البرتقالي والأحمر، بل وحتى الأسود و الذهبي والتصميم يقوم به (الحداد) وحسب الرغبة."ويتحدث أحد الحدادين العاملين لدى شركة الأقصى عن تجربة التغليف بالأليكوبند ويقول:"ان التغليف بالأليكوبند ينتشر بسرعة من المباني والدوائر الأهلية والحكومية، بل وحتى المنازل وهنالك أنواع من المناشئ الصيني وسعره ٨٠ دولاراً والتركي ويطلق عليه"المرايا الذهبية"وسعر المتر مع العمل ١٠٠ دولار وهناك الأليكوبند الأمريكي مابين ٣ ملم – ٤ ملم، وهنالك أنواع لتغليف السقوف الثانوية والداخلية والواجهات الخارجية."

اقتصاديات

# البرنامج الاقتصادي الحكومي

■ عباس الغالبي

لعل من المهام الرئيسة والمهمة التي يفترض ان تضطلع بها الحكومة المقبلة هو البرنامج الاقتصادي الحكومي، وإذا أرادت ان تكون حكومة تمثل تطلعات الناخبين والشعب عموماً، عليها ان تعتمد برنامجاً اقتصادياً تغلفه في الاطار العام مبادئ الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

ونحن في (المدى) كنا قد دعونا بعيد الانتخابات البرلمانية في نيسان الماضي من خلال مؤتمر موسع ضم الكثير من الاطياف الاقتصادية النخبوية في مصادر القرار الحكومي فضلاً عن الكفاءات الاكاديمية في الجامعات العراقية وعدداً من الخبراء الاقتصاديين في القطاع الخاص وبرعاية من لدن رئيس الجمهورية الاستاذ جلال طالباني، وحمل هذا المؤتمر عنوان الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق، حيث أجمع في حينها الباحثون والمراقبون المشاركون في المؤتمر على أن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي ساهمت في استمرار المأزق التنموي المشار إليها في هذه الدراسة وأنه يمكن أن تكون التطورات الأخيرة التي حصلت وفي مقدمتها نهاية حالة الاحتلال العسكري للمدن العراقية والتحسن النسبي في الوضع الأمني،وانجاز الانتخابات أن تكون مدخلا مناسبا للحكومة الجديدة لتحقيق هذا البرنامج الذي ينبغي أن يركز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التركيز على زيادة مساهمة الاستثمارين الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠ ٪، وزيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ – ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.

> **كما لابد من ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الاستيرادات عن طريق دفع عجلة الانتاج ولاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة وتطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.**

كما لابد من ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الاستيرادات عن طريق دفع عجلة الانتاج ولاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة وتطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

وكذلك تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية،والمرافق العامة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات و توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

كما أن الضرورة تستدعي أيضاً توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية، بما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وإضفاء نوع من المرونة على سياسات التشغيل والتوظيف وخاصة في مجال الاستغناء عن خدمات العمالة الفائضة، واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تفعيل المؤسسات الرقابية العاملة في هذا الاتجاه وكذلك العمل على إشاعة حالة من التثقيف لمخطر الفساد المحدقة بعملية التنمية.

ومن هنا فأن البرنامج الحكومي الذي يفترض ان تعتمده الحكومة المستقبلية لابد له ان يراعي القطاعات الاقتصادية كافة في عملية توازن يضعها المخطط لهذا البرنامج، كما لابد من النظر في الوقت عينه للكفاءة التنفيذية والارادة الوطنية التي تجعل من التنفيذ حالة، بل هاجساً يلازم الجميع بكفاءة واقتدار ومهنية عالية.

abbas.abbas80@yahoo.com

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون